مصطلح "ليس بالقوي" عند الإمام البزار في "مسنده" دراسة نظرية تطبيقية من خلال مسند العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم

د. أحمد سعد الدين بن محمد عوامة (*)

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستهديه ونستغفره، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وخاصة العلماءَ العاملين، حراسَ الشريعة الغراء، ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدين.

وبعد: فإن من أهم جوانب دراسة السنة النبوية وخِدِمَاتها: الجانبَ الذي اصطلح على تسميته بـ: "علم الحديث دراية"، ومن أهم أبواب هذا الجانب، العلم الذي اصطلح على تسميته بـ: "علم الجرح والتعديل"، فهذا سياج السنة المطهرة، وهو حصنها الحصين، إذ يقوم عليه معرفة صحة الأخبار من سقيمها، ومقبولها من مردودها.

مشكلة البحث:

إن من عقبات هذا العلم الشريف الخطير الشأن: أن كل إمام من أئمته، هو في مقام الاجتهاد فيه، ولا يُلزم نفسَه، ولا يلزمه غيره، باتباع مذهب غيره ومصطلحاته، إنما يقول ما يؤديه إليه اجتهاده من الأحكام، ويصطلح على ما يريده بعبارة من عنده تؤدي غرضه.

وهذا أمر مسلَّم عند أهله، فلذا وجب على المشتغلين بهذا العلم الشريف، أن يتعرفوا بدقة على مصطلح كل إمام، لينزِّلوا أقواله منزلتها التي يريدها.

وإنني في بحثي هذا سأخوض غمار مسألة تمسُّ لفظة من ألفاظ الجرح والتعديل، وهي "ليس بالقوي" عند إمام من أئمة هذا الشأن، وهو الإمام البزار رحمه الله تعالى من خلال مسند العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم، فقط، في مسنده "البحر الزخار".

حدود البحث:

ويهمني في بحثي هذا، الوقوف عند عبارة من عباراته اللطيفة في النقد،

(*) الأستاذ المشارك في الحديث وعلومه في جامعة طيبة بالمدينة المنورة.

للتنبيه إلى أمر مهم يتعلق بها، هي قوله رحمه الله في رواة بعض أحاديثه: "ليس بالقوي".

ولما كان بحثي محكومًا بإطار ضيق من عدد الصفحات، كان لزامًا عليّ أن أضيِّق دائرة البحث عنهم، فجعلت البحث ضمن دائرة مروياته في مسنده "البحر الزخار" لأحاديث العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم، واستوعبت مروياتهم من رقم الحديث (١)، إلى رقم (١٢٨٨) آخر حديث من مسند أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه.

وجاء عدد الرواة الذين قال فيهم كلمته هذه خلال هذا العدد من الأحاديث: ثلاثة عشر رجلاً، وها هي ذي أسماؤهم مرتَّبة حسب ورودها في الكتاب:

١. حسام بن مِصَكّ الأزدي، ورقم حديثه (١٩).
٢. السري بن إسماعيل الهَمْداني، ورقم حديثه (٢٠).
٣. بُهْلول بن عبيد الكندي، ورقم حديثه (١٠٠).
٤. إبراهيم بن يزيد الخُوزي، ورقم حديثه (١٨٢).
٥. البراء بن يزيد الغنوي، ورقم حديثه (١٨٨).
٦. عاصم بن عبد العزيز بن عاصم الأشجعي، ورقم حديثه (٣٨٢).
٧. عبد الواحد بن زيد البصري، ورقم حديثه (٤٤٦).
٨. روح بن عطاء بن أبي ميمونة البصري، ورقم حديثه (٤٤٧).
٩. إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي، ورقم حديثه (٤٦٠).
١٠. حكيم بن جبير الأسدي، ورقم حديثه (٦٠٤).
١١. إسماعيل بن مسلم المكي، ورقم حديثه (٩٩٧).
١٢. خالد بن إلياس العَدَوي، ورقم حديثه (١١١٥).
١٣. محمد بن أبي حميد الزُّرقي، ورقم حديثه (١١٨٠).

وكلمته التي قالها رحمه الله في كل واحد من هؤلاء، هي هي التي عليها مدار البحث: "ليس بالقوي"، وقد يزيد عليها كلمات لها وقعها في البحث، لذلك سأورد قوله بتمامه مع كل اسم. وسأقوم بدراسة حكمه عليهم بهذا الحكم، مع مقارنته بأحكام الأئمة الآخرين عليهم، لنتبيّن الاتفاق والاختلاف بينهم.

وتكون الخطة في الدراسة على ما يلي:

١. تحديد مرتبة (ليس بالقوي) بين ألفاظ الجرح.

٢. ثم ترتيب أسمائهم ودراستهم على وفق حروف المعجم.
٣. ثم ذكر اسم الرجل بتمام نسبه ـ ما أمكن ـ، وذكر سنة وفاته، إن أمكن أيضاً.
٤. ذكر رموزه إن كان من رجال الكتب الستة وتوابعها.
٥. ونقلَ قول الإمام البزار فيه بتمامه، مع العزو.
٦. وكان من ضروريات البحث أن أتتبَّع ما قاله عنه في جميع "مسنده" مع العزو.
٧. ثم نقل أقوال الأئمة الآخرين في الرجل من مصادرها ـ ما أمكن ـ مع عزوها.
٨. الجمع بين الأقوال وذكر خلاصة ما تقدم إن شاء الله[١].
٩. ثم تبيين مدى اتفاق البزار في أحكامه مع الأئمة الآخرين.
١٠. لم أترجم للرواة نظراً لمحدودية كمية هذا البحث كونه للترقية والاختصار مطلب فيه، واكتفيت بالعزو لمصدر محقق للترجمة مع العزو لمصادرها.

ولا بدّ من التنبيه إلى أني سألتزم الكلام ضمن حدود البحث، ولا أخرج إلى متطلبات أخرى له.

وقد سميت هذا البحث: مصطلح "ليس بالقوي" عند الإمام البزار في "مسنده" دراسة نظرية تطبيقية من خلال مسند العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم.

تقسيم البحث:وينقسم البحث إلى تمهيد ومبحثين، وهي:

التمهيد: ترجمة موجزة للإمام البزار.

المبحث الأول: مرتبة "ليس بالقوي" بين ألفاظ الجرح.

المبحث الثاني: التراجم والدراسة.

ثم الخاتمة والفهارس

* * * * *

وسأستفتح هذا البحث بـ:

(١) سوى قليل من التراجم التي رأيت تساوي الأقوال فيها فلم أستطع الترجيح.

تمهيد: في ترجمة موجزة للإمام البزار[١]

هو: الإمام الحافظ الكبير، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العَتكيّ البصري البزار، صاحب "المسند" الكبير.

ولد الإمام البزار سنة نيفَ عشرة ومئتين، وتوفي سنة ٢٩٢، وقيل: سنة ٢٩١ ، هكذا أرّخ الولادة والوفاة الذهبي في "سير أعلام النبلاء"[٢]، واقتصر الخطيب في "تاريخ بغداد" على تاريخ الوفاة فقط[٣]، لكن في تحديد الذهبي لسنة الولادة وقفة، فإن أقدم شيوخ البزار هو آدم بن أبي إياس، وكانت وفاته سنة ٢٢١، فيكون تلقى البزار عنه في العاشرة من عمره، أو دونها، وهذا التبكير في الطلب ما كان يعرف قديمًا، والله أعلم.

وقد سرد الذهبي في "السير" وغيره من كتبه[٤]، طائفة من شيوخه، وواضح من بينهم مشاركة البزار للإمامين البخاري ومسلم في عدد من شيوخهما: محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، وهُدْبة بن خالد، وغيرهم.

وقد حلاّه الخطيب في "تاريخه"[٥] بقوله: "كان ثقة حافظا، صنف "المسند"، وتكلم على الأحاديث وبيّن عللها"، وهذه شهادة له بالإمامة، وبمعرفة العلل، وهذه رتبة قلّ من بلغها.

ويلاحظ من تعليقاته رحمه الله على جلّ أحاديثه، كأنه أراد أن يكون كتابه مفردًا للأسانيد المعللة، فليس هو كـ"مسند" الإمام أحمد، والطيالسي، ونحوهما، فإنهما لم يتكلما على شيء، وقد صرّح الخطيب بهذه المزية في كلمته المتقدمة.

وقال الذهبي نحوها في "السير": "صاحب "المسند" الذي تكلم على أسانيده".

ومن مزايا الإمام البزار رحمه الله في الجرح والتعديل، تلطفه في ألفاظ

---

(١) سأقتصر على ما يهم في ترجمة هذا الإمام، لأن هذا البحث ليس مختصاً بهذا الإمام، وقد تعرضت فيها لجوانب مهمة في الترجمة.
وتنظر ترجمته ومصادرها في "سير أعلام النبلاء" للذهبي ١٣: ٥٥٤ (٢٨١) مع التعليق عليه.

(٢) ١٣: ٥٥٤.

(٣) "تاريخ بغداد" ٤: ٣٣٥.

(٤) "السير" ١٣: ٥٥٥، و"تاريخ الإسلام" ٦: ٨٨٦، و"تذكرة الحفاظ" ٢: ٦٥٣.

(٥) "تاريخ بغداد" ٤: ٣٣٤.

الجرح، وقلما يأتي بعبارة شديدة فيه.

ويقف الباحث من خلال كلامه رحمه الله على أسانيد بعض أحاديثه، على أقوال له دالة على منهجه[1]، وهو: التثبت والتأني.

من ذلك: علق حديثا على بكار بن عبد الله بن عُبيدة الرَّبَذي، عن عمه موسى بن عُبيدة، عن إياس بن سلمة، عن أبي ذر رضي الله عنه: أنه صلى الله عليه وسلم قال له: "يا أبا ذر، سيصيبك بلاء"[2] وقال: "فيه علتان: إحداهما: أن موسى بن عُبيدة قد ذكرنا أن في حديثه نكرة وخطأ، كانت له عبادة تشغله عن تحفظ الحديث، وغيرُنا من أصحاب الحديث يضعف موسى بن عُبيدة ولا يحتج به، ولكن ذكرناه لعبادته بأحسن ما يُذكر مثله، لنرجو بذلك السلامة.

"وبكار: فضعيف الحديث، وقد تكلم يحيى بن معين ـ إذ كان يحتج به كثير من أهل العلم، ويرونه إمامًا ـ في أن إسحاق بن إدريس لا يكتب حديثه، ولكن أمسكنا عن هذا الموضع، لأنه لم يتبيّن لنا ما قال يحيى، فلم نُقدِم على إسحاق ما أقدم هو عليه".

فهذان درسان في علم الجرح والتعديل:

أولهما: أن النكارة في حديث الرجل: إن كانت عن تعمد وتدليس وتلبيس، فحكم هذا الرجل غير حكم على الرجل الذي تكون النكارة في حديثه عن نسيان وغفلة بسبب توجهه للعبادة، فحصل منه تقصير عن الإتقان والضبط اللازمين للرواية.

---

(١) كما يقف على بعض كلمات جديدة علينا نحن الباحثين المعاصرين، منها: استعماله كلمة (بَدَن)، جاءت منه هذه الكلمة وهو يعتذر عن عدم ذكره كثيرًا من الأحاديث التي فيها ذكر سيدنا الصديق رضي الله عنه، لأنها لم يُذكر فيها له كلمة مرفوعة إلى النبي صلى~ الله عليه وسلم، قال رحمه الله في "البحر الزخار" ١: ١٧٦ (٩٦): "لو ذهبنا نحكي كل حديث بَدَئه عن صحابي، وفيه كلمة لأبي بكر، لا يدخل في مسند أبي بكر: لكثر ذلك". ثم قال ١: ١٧٩ (٩٨): "هذا الحديث إنما بَدَئه عن جابر".
يريد رحمه الله: أن هذا الحديث معروف بسنده وبروايته عن جابر. قال في "القاموس المحيط" في مادة (ب د ن): "بَدَنُ الرجل: نَسَبه وحَسَبه"، فالمعنى: بدن الرجل ما يُعرف به أصله، وهذا هنا كذلك: بدن الحديث: سنده الذي يعرف به، أو: صحابيه الذي يعرف به.

(٢) "البحر الزخار" ١: ١٧٧ (٩٧).
وقد رواه موصولا: أبو نعيم في "حلية الأولياء" ١: ١٦٢ عن سليمان بن أحمد، عن محمد بن الفضل السَّقطي، عن إبراهيم بن المُستمر العُرُوقي، عن إسحاق بن إدريس، عن بكار بن عبد'الله بن عبيدة، به.

ثانيهما: أن يحيى بن معين قال في إسحاق بن إدريس الأسواري: لا يكتب حديثه، مع احتجاج كثير من أهل العلم بحديثه، ويرونه إمامًا في العلم، ولما كان علم الجرح والتعديل لا تقليد فيه، بل لكل إمام اجتهاده وبحثه ونتائجه التي يتوصل إليها، والبزار: إمام من أئمة هذا العلم، ولا يجوز له تقليد غيره فيه، إذا لم يكن عنده حجة يلقى الله تعالى بها، فإنه ـ كما نراه ـ توقف وقال: "أمسكنا عن هذا الموضع، لأنه لم يتبيّن لنا ما قال يحيى، فلم نُقدِم على إسحاق ما أقدم هو عليه".

على أن ابن معين ـ حسب المتوفر لنا من الروايات عنه ـ لم يقل في إسحاق: لا يكتب حديثه، إنما قال في رواية الدوري عنه(١): "ليس بشيء، يضع الأحاديث"، وقال ثانية: "كذاب".

ويعلم الباحثون عامة: أن جرح أو تعديل من لم يستحق الجرح أو التعديل: فيه إيذاء لكرامة المسلم من ناحية، وإساءة إلى الشريعة المطهرة، إذ في هذا التجوَّز إدخال على الشريعة ما ليس منها، أو إخراج ما هو من الشريعة عن الشريعة، وتفصيل ذلك يطول.

لكن لا بد من التنبيه المهم إلى أن قول الإمام البزار عن بكار الرَّبَذي: "ضعيف الحديث": فهذا جزم باجتهاده فيه، ومع ذلك فينظر كلام ابن عدي في "الكامل" في تبرئته(٢).

أما قوله عن إسحاق بن إدريس: ففيه غرابة شديدة، فلم أر من يحتج به، أو يراه إمامًا، وقد اتفقت كلمة الأئمة النقاد على جرحه(٣).

وعلَّق حديثا آخر(٤)، على جُنادة بن أمية، عن يزيد بن أبي سفيان، عن أبي

---

(١) ٢: ٢٥٠ (٤٢١٣)، ٣٣٥(٤٦٧٧).
(٢) ٢: ١٩٨.
(٣) ينظر "التاريخ الكبير" للبخاري ١: ٣٨٢ (١٢٢٠) قال: "تركه الناس"، وقال في "الأوسط" ٢: ٣١٨ (٢٧٤٩): "سكتوا عنه"، وينظر "الجرح والتعديل" ٢: ٢١٣ (٧٢٩)، و"الضعفاء" للعقيلي ١: ١٠٠ (١١٧)، و"المجروحين" لابن حبان ١: ١٣٥، و"الكامل" لابن عدي ١: ٤٨٩.
(٤) "البحر الزخار" ١: ١٨٠ (١٠١).
وقد رواه أحمد ١: ٢٠٢، والطبراني في "مسند الشاميين" ٤: ٣٦٦ (٣٥٧٢)، والحاكم في "المستدرك" ٤: ١٠٤ وصححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: "بكر بن خنيس، قال الدارقطني: متروك".

بكر رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من وَلَى ذا قرابة له محاباة، لم يَرَح رائحة الجنة".

وعلق عليه بكلام فيه وفي شرحه طول، لكن الذي أريده منه هنا، هو قوله: "ذكرنا من ذلك ما لا يعيبه الحليم من أصحاب الحديث، ولا يتعجب منه الجاهل".

وهذا كلام نفيس من أساسيات ما يُرشَد إليه الباحث والعالم المتحدث على الناس، أن يكون حليمًا (عاقلاً) حكيمًا فيما يكتب أو يتحدث به على الناس في خُطبه ودروسه وتأليفاته: لا يُلقي على مسامعهم وعقولهم ما يستنكرونه، أو يشوِّش عليهم ما هم عليه ما داموا على خير.

هذا، ولا بد من مقدمة موجزة للتعريف بمرتبة "ليس بالقوي" عند علماء الجرح والتعديل.

المبحث الأول: مرتبة "ليس بالقوي" بين ألفاظ الجرح

عقد الشيخ عبد الحي اللكنوي في "الرفع والتكميل"[1] المرصد الثالث لذكر ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها، ودرجات ألفاظها، فنقل أولاً كلام الذهبي من مقدمة "ميزان الاعتدال"[2]، ثم كلام العراقي في "التبصرة والتذكرة"[3]، ثم كلام السخاوي في "فتح المغيث"[4].

وجاءت مراتب الجرح عند الذهبي خمس مراتب: آخرها قوله: "يُضَعَّف، وفيه ضعف، وقد ضُعِّف، وليس بالقوي".

وكذلك جاءت مراتب الجرح عند العراقي خمسة، وجاء فيها قوله: "فلان فيه مقال، ...، وليس بذاك، أو بذاك القوي".

وجعل السخاوي مراتب التعديل ستة، ومراتب الجرح ستة، وجاء قوله: "سادسة المراتب: فيه مقال، ...، ليس بذاك، وربما قيل: ليس بذاك القوي، أو: ليس بالمتين، أو ليس بالقوي".

ويلاحظ اتفاق كلمة هؤلاء الأئمة الثلاثة على أن "ليس بالقوي" من أخف مراتب الجرح، وهذا يتفق مع المعنى اللغوي لهذه الكلمة، ومع التفسير

---

(١) صفحة ١٢٩.
(٢) ١: ٤٨.
(٣) ١: ٣٧٨.
(٤) ٢: ٢٩٧.

الاصطلاحي لها من إمامين: الذهبي، وابن حجر.

أما المعنى اللغوي لها: ففيها نفي القوة عن الراوي، والقوة المرادة هنا: القوة المرادة حين إطلاقها، وهي القوة التي تجعل الرجل في رتبة الوَثاقة والصحة والحجة، فقولهم: ليس بالقوي، يعني: ليس بالراوي الذي هو في مرتبة الصحة والحجية.

ولكن إلى أي مدى ينزل هذا الراوي عن مرتبة الحجية؟.

الجواب: أن ابن أبي حاتم جعل في "الجرح والتعديل" مراتب التعديل أربعة، ومراتب التجريح أربعة، فهي ثمانية، قال عن الثانية: "صدوق..": يكتب حديثه، وينظر فيه، وقال عن الثالثة: "شيخ": "يكتب حديثه، وينظر فيه"، وقال عن الرابعة: "صالح الحديث": يكتب حديثه للاعتبار، وقال عن الخامسة: "ليّن الحديث": يكتب حديثه، وينظر فيه للاعتبار، وقال عن السادسة: "ليس بالقوي": "هو بمنزلة الأولى في كتْبة حديثه إلا أنه دونه".

وفي هذا القول ما يحتاج إلى استفسار وإيضاح، منه: قوله: "بمنزلة الأولى"، هل يريد الرابعة أو الخامسة؟ ومهما يكن فإن صاحب هذه المرتبة دون ما قاله الذهبي في "الموقظة"[(١)]: يريد أبو حاتم: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القويّ الثبت.

ثم حكى الذهبي عن البخاري أنه قد يريد بـ: "ليس بالقوي": أنه ضعيف.

ونقل الحافظ ابن حجر أول الفصل التاسع من فصول كتابه "هُدى الساري"، في ترجمة أحمد بن بشير الكوفي، أحد رجال البخاري عن النسائي قوله فيه: "ليس بذاك القوي"، ثم قال: "فأما تضعيف النسائي، فإنه مشعر بأنه غير حافظ"، فأفاد أن هذا تليين وتضعيف خفيف.

أما حكم حديث الراوي الذي يقولون فيه: "ليس بالقوي": فإنه واضح من واقعهم العام، وأيضًا: صرّح الإمام الذهبي بذلك فقال في "الموقظة"[(٢)]: "قيل في جماعات: ليس بالقويَ، واحتُجَّ به، وهذا النسائي قد قال في عدةٍ: ليس بالقوي، ويُخرج لهم في كتابه، فإن قولنا: "ليس بالقوي": ليس بجرح مفسِد". يريد - والله أعلم -: ليس بجرح مؤثر على العمل بحديثه من حيث العموم، لكن ما حَمَل

(١) صفحة ٨٣.
(٢) صفحة ٨٢.

النسائي ـ مثلاً ـ على التنبيه على حال هذا الرجل تحت هذا الحديث، إلا لشيء وقع له في رواية هذا الحديث، والله أعلم.

وهذا حين البيان والدراسة.

المبحث الثاني: التراجم والدراسة

١) إبراهيم بن يزيد الخُوْزي(١)

هو أبو إسماعيل إبراهيم بن يزيد القرشي المكي الخُوْزي، المتوفى سنة ١٥٠، أو ١٥١ (ت، ق)[٢].

روى البزار في "مسنده"[٣] من طريق عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، حديث ابن عمر مرفوعًا: "الحاجَّ: الشَّعثُ التَّفِل"، وقال: "إبراهيم بن يزيد ليس بالقوي، وقد حدَّث عنه الثوري وجماعة كثيرة"[٤].

قلت: هاهنا تنبيه مهم، هو: أنه لا يجوز لنا أن ننسب إلى البزار رحمه الله تعالى قوله في إبراهيم الخوزي: "ليس بالقوي" فقط، بل يجب نقل تمام كلامه فيه، هو: "وقد حدث عنه الثوري وجماعة كثيرة"، فإنه يشير بهذه التتمة إلى أن رواية الأئمة والجماعة عن الراوي الضعيف، تشير إلى أنه غير متروك.

قال الذهبي في "الموقظة"[٥]: الحديث "الصحيح مراتب، والثقات طبقات، فليس من وُثِّق مطلقًا كمن تُكلم فيه، وليس من تُكلم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعفوه، ولا من ضعفوه ورووا عنه كمن تركوه".

ثم قال[٦] : "ومن ثم قيل: تجب حكاية الجرح والتعديل"، أي: باللفظ والتمام.

وإبراهيم الخوزي هذا: ذكر له المزي في "تهذيب الكمال"[٧] عشرين راويًا عنه، فيهم أئمة: الثوري، ووكيع، وعبد الرزاق، ومروان بن معاوية الفزاري،

---

(١) تنظر ترجمته ومصادرها في "تهذيب الكمال" ٢: ٢٤٢ (٢٦٧) مع التعليق عليه.
(٢) "تهذيب الكمال" ٢: ٢٤٢.
(٣) "البحر الزخار" ١: ٢٨٥ (١٨٢).
(٤) وقال عنه في موضع آخر من "مسنده" ١٢: ٢٤٦ (٥٩٩٢): "لين الحديث"، والمؤدى واحد.
(٥) صفحة ٨١.
(٦) في "الموقظة" أيضاً صفحة ٨٣.
(٧) ٢: ٢٤٢.

وفاته أنه يذكر معهم: عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، فإن البزار روى الحديث المشار إليه أول الكلام من طريق عيسى عن الخوزي، وعيسى هذا: ثقة مأمون.

وهذه الإشارة من الإمام البزار سيكررها في رواة آخرين، تأتي تراجمهم، وهي منتشرة في كتابه عامة، في حين أنه لا يراها تجدي شيئًا مع رواة آخرين، كما سيأتي كلامه عن الراوي الخامس: بُهلول بن عبيد، وليس هذا من باب التناقض في شيء ـ معاذ الله ـ، بل هذا من باب إنزال الأمور منازلها.

وهذه الملاحظة وردت في كلام كبار الأئمة، منهم الإمام أحمد، فقد جاء في كتاب "العلل"[١] لابنه عبد الله: "سألته عن كثير بن شِنظِير؟ فقال: صالح، ثم قال: قد روى عنه الناس واحتملوه".

ومع ذلك: فهل كان إبراهيم الخوزي في ميزان الأئمة الآخرين كما هو حاله عند البزار؟.

الجواب: أسند ابن عدي[٢] إلى ابن معين عدة كلمات جارحة للخوزي ـ وستأتي ـ، إلا واحدة منها رواها عن الليث بن عبدة، عن ابن معين أنه قال في الخوزي: "ليس به بأس".

وأسند أيضًا[٣] إلى أبي بكر ابن أبي داود السجستاني قوله فيه: "لين الحديث".

وروى العقيلي[٤]، وابن أبي حاتم[٥]، وابن حبان في "المجروحين"[٦]، وابن عدي في "الكامل"[٧] إلى الإمام عمرو بن علي الفلاس قوله فيه: "كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه"، ويحيى: هو القطان، وعبد الرحمن: هو ابن مهدي.

وهذا النقل عن هذين الإمامين متداول كثيرًا، وهو يوهم أنهما تركا هذا

(١) ١: ٤١٦ (٨٩٥).
(٢) في "الكامل" ١: ٣٣٥.
(٣) "الكامل" ١: ٣٣٤.
(٤) في "الضعفاء الكبير" ١: ٧٠ (٧٢).
(٥) في "الجرح والتعديل" ١: ١٠٠.
(٦) ٢: ١٤٦ (٤٨٠).
(٧) ١: ٣٣٤.

الرجل، لكن قال الذهبي في "السير"[1] تعليقًا على قول الفلاس: كان يحيى القطان لا يحدث عن شَهْر بن حَوْشَب، وكان عبد الرحمن يحدث عنه، قال الذهبي: "قلت: يعني الاحتجاج وعدمه".

فكونهما لا يحدثان عن الخوزي، أي: كانا يريان حديثه غير صالح للاحتجاج، وهذا يعني: أنه غير متروك، ولا مُهْدَر، فهو في مرتبة الاعتبار والاستشهاد به، وهذا من بابة قول البزار: ليس بالقوي.

لكن ينظر: هل الاستقراء لنقول الفلاس الأخرى عن هذين الإمامين يساعد تفسير الذهبي؟.

الظاهر: لا، فما سيأتي في الترجمة (١٠) السري بن إسماعيل، وفيها فقط النقل عن ابن أبي حاتم[2] عن الفلاس قوله: "كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن السري بن إسماعيل، وما سمعت ابن مهدي ذكره قط". ولا يصح هنا تفسير: لا يحدث عنه، بـ: لا يحتج به، لأن ابن أبي حاتم نقل قبلها قول القطان: استبان لي كذبه في مجلس.

وقريب من موقف البزار، ويحيى القطان، وابن مهدي، وابن أبي داود: موقف الترمذي، فإنه روى حديث البزار المشار إليه أول الكلام، رواه في موضعين، أولهما (٨١٣)، وقال عنه: حديث حسن، وعليه العمل، وإبراهيم الخوزي تكلم فيه بعض أهل العلم من قِبَل حفظه. وقوله: "حديث حسن"، أي: حسن لغيره، ومعلوم أن الجرح للحفظ أخفَّ من الجرح للعدالة.

ثم روى الترمذي الحديث ثانية بأتم من الرواية الأولى (٢٩٩٨)، وأعله بالخوزي من قِبَل حفظه أيضًا.

فهؤلاء الأئمة الخمسة يمكن تصنيف أقوالهم في أن الخوزي في مرتبة الضعيف ضعفًا يسيرًا، ينجبر بمثله.

يضاف إليهم قول ابن عدي[3] آخر الترجمة: "يكتب حديثه وإن كان قد نُسب إلى الضعف".

---

(١) ٤: ٣٧٥.
(٢) في "الجرح والتعديل" ٤: ٢٨٢ (١٢١٦).
(٣) في "الكامل" ١: ٣٤٠.

أما قول ابن سعد[١]: "ضعيف"، ومثله قول ابن معين في رواية معاوية بن صالح، عنه: "ضعيف"، التي رواها عنه ابن عدي في "الكامل"[٢]، وقول الجُوْزجاني في "أحوال الرجال"[٣]: "سمعتهم لا يحمدون حديثه ويضعفونه": فهو تضعيف زائد عن تضعيف البزار ومن معه، لا سيما إذا لاحظنا أن كلمة "ضعيف" أحيانًا يستعملونها فيمن هو شديد الضعف.

وثمة أقوال جارحة جدًا للرجل.

ففي "الجرح والتعديل"[٤] لابن أبي حاتم عن ابن نمير قوله: "كان الناس يتقون حديثه".

وروى العقيلي[٥]، وابن أبي حاتم[٦]، وابن حبان[٧] عن ابن المبارك: أنه سئل عن حديث للخوزي؟ فأبى أن يحدث به، فأعيد عليه طلبُ رواية الحديث، فقال: "ها! تأمرني أن أرجع في ذنب قد ثُبْت منه!!".

وحكى عباس الدوري عن ابن معين كلمتين[٨]: "ليس بثقة"، ثم: "ليس بشيء"، ومثلها رواية ابن عدي[٩] عن ابن أبي مريم، عن ابن معين قوله فيه: "ليس بشيء".

أما الإمام أحمد: فروى ابن أبي حاتم[١٠] عن صالح ابن الإمام أحمد، عن أبيه قوله: "متروك الحديث"، وكأن هذه الكلمة هي التي عناها ابن حبان بقوله في "المجروحين"[١١]: كان أحمد بن حنبل رحمه الله سيء الرأي فيه.

وقال أبو عبد الله البَرْقي المتوفى سنة ٢٤٩ في كتابه "الضعفاء": كان يتهم بالكذب. حكاه مغلطاي[١٢]، وعنه ابن حجر في "التهذيب"[١٣].

---

(١) في "الطبقات الكبرى" ٦: ٤٠.
(٢) ١: ٣٣٥.
(٣) ٢٥٧ (٢٦٣).
(٤) ٢: ١٤٧ (٤٨٠).
(٥) في "الضعفاء الكبير" ١: ٧٠ (٧٢).
(٦) في "الجرح والتعديل" ٢: ١٤٦ (٤٨٠).
(٧) في "المجروحين" ١: ١٠٠.
(٨) ٢: ١٨ (٤٦٣)، ثم (٥٨١).
(٩) في "الكامل" ١: ٣٣٥.
(١٠) في "الجرح والتعديل" ٣: ١٤٦ (٤٨٠).
(١١) ١: ١٠٠.
(١٢) "إكمال تهذيب الكمال" ١: ٣٢٣ (٣١٨).
(١٣) "تهذيب التهذيب" ١: ١٨٠.

وقال البخاري في "التاريخ الكبير"[١]: "سكتوا عنه"، ونقله عنه ابن عدي[٢] ـ كعادته ـ من رواية ابن حماد (الدولابي)، عن البخاري، ونقل ابن عدي تفسير الدولابي لهذا المصطلح من البخاري، فقال: يعني: تركوه.

ونقل ابن أبي حاتم[٣] عن أبيه وأبي زرعة قولهما فيه: "منكر الحديث، ضعيف الحديث".

وذكره النسائي في "الضعفاء والمتروكين"[٤]، وقال: "متروك الحديث"، ونقل مغلطاي في "الإكمال"[٥] كلمة أخرى عنه نقلاً عن كتاب "التمييز" له: "ليس بثقة، ولا يكتب حديثه"، وكلمة: "ليس بثقة" تعني: أنه ليس بعدل ولا ضابط، وعلى هذا: فقوله: "لا يكتب حديثه"، أي: لا احتجاجًا ولا اعتبارًا ولا استشهادًا.

وصدّر ابن حبان ترجمته في "المجروحين"[٦] بقوله: "رَوَى عن عمرو بن دينار، وأبي الزبير، ومحمد بن عباد بن جعفر، مناكير كثيرة، وأوهامًا غليظة، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها".

وقال الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين"[٧]: "منكر الحديث".

وخلاصة ما تقدم: أن الإمام البزار لَيَّن الخوزي، ومعه في هذه الدائرة: الأئمة يحيى القطان، وابن مهدي، والترمذي، وابن أبي داود، وابن عدي، فصاروا ستة.

وأما الأئمة الآخرون: ابن نمير، وابن المبارك، وابن معين ـ في أكثر رواياته ـ، وابن البَرْقي، وأحمد، والبخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حبان، والدارقطني، أحد عشر إمامًا، فإنهم جرحوه جرحًا شديدًا.

وتبعهم من المتأخرين: الذهبيَّ، إذِ اقتصر في "الكاشف"[٨] على قول أحمد

---

(١) ١: ٣٣٦ (١٠٥٨).
(٢) في "الكامل" ١: ٣٣٥.
(٣) في "الجرح والتعديل" ٢: ١٤٧ (٤٨٠).
(٤) ص ٤٢ (١٤).
(٥) ١: ٣٢٣.
(٦) ١: ١٠٠.
(٧) ١٠٢ (١٣).
(٨) ٢: ٣٣٩ (٢٣٢).

والبخاري، وابنُ حجر إذ قال في "التقريب"[١]: متروك الحديث.

وتوسَّط بين الطائفتين: ابنُ معين - في رواية معاوية بن صالح -، وابنُ سعد، والجوزجاني، ويعقوب بن سفيان، فضعفوه بعموم، وإلحاق قول هؤلاء الأربعة إلى قول الأئمة الستة الأوَل، أقربُ من إضافة قولهم إلى قول الطائفة الثانية، من قبيل أن الضعيف ضعفًا عامًّا، ينجبر بما ينجبر به اللَيِّن، بقرينة قول البزار رحمه الله: "وقد حدث عنه الثوري وجماعة كثيرة".

والقلب إلى قول هذه الطائفة أميل، والله أعلم.

وانفرد الليث بن عبدة، فروى عن ابن معين أنه قال: ليس به بأس.

٣) إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة(٢)

هو أبو سليمان، إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة القرشي الأموي، المتوفى سنة ١٤٤هـ، (د، ت، ق) [٣].

روى له أبو داود متابعة، والترمذي، وابن ماجه.

وروى البزار[٤] من طريق ابن أبي فروة هذا، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن ابن عباس، عن علي رضي الله عنه مرفوعًا: "إذا كان إزارك ضيقًا، فاتَّزِرْ به، وإذا كان واسعًا، فاشتملْ به"، يعني: في الصلاة.

وقال عقبه: "إسحاق ليس بالقوي، ولا نعلم رُوي هذا الكلام عن ابن عباس، عن عليّ إلا في هذا الوجه بهذا الإسناد"[٥].

وروى له حديثا آخر[٦] وقال عنه: "ضعيف الحديث"، وسَبَق أن روى له حديثا أيضاً وقال فيه: "هذا الحديث إنما فيه إسحاق بن عبد الله، وسائر أسانيده فحسن"، فاكتفى بإعلاله بهذه الإشارة، وأراها قادحة أكثر من قوله: ليس بالقوي.

---

(١) ٢٢٣ (١٦١٧).
(٢) تنظر ترجمته ومصادرها في "تهذيب الكمال" ٢: ٤٤٦ (٣٦٧) مع التعليق عليه.
(٣) "تهذيب الكمال" ٢: ٤٤٦.
(٤) "البحر الزخار" ٢: ١٠٩ (٤٦٠).
ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ٣: ٩٤ (٣١٨٣)، قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" ٢: ٥١: "في إسحاق بن أبي فروة، وهو ضعيف".
(٥) وقال عنه ٣: ٢١٥ (١٠٠٢): "ضعيف الحديث"، وقال عنه أيضاً ١٢: ٢٠٥ (٥٨٨٧)، ١٤: ٣٧٦ (٨٠٩٢): "لين الحديث".
(٦) "البحر الزخار" ٣: ٢١٦ (١٠٠٢).

وقد روى لإسحاق هذا من أصحاب الكتب الستة: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، ذكرهم المزي[1]، وهو من رجال النسائي في "السنن الكبرى"، وسأذكر حديثه فيه، لكن المزي يقتصر على رجال "السنن الصغرى".

قلت: له عند أبي داود حديث واحد برقم (٢٧٣٦)، لكن ذكر أبو داود في الرواية تضعيف ابن المبارك له وردّها، فرواية أبي داود له: لا تفيد شيئًا، بل لا بدّ من بيان ذلك حينما نقول عنه: إنه من رجال أبي داود.

وأما رواية الترمذي له: فله عنده حديث واحد أيضًا برقم (٢١٠٩)، وقال: "هذا حديث لا يصح، ولا يعرف إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، قد تركه بعض أهل الحديث، منهم أحمد بن حنبل، والعمل عليه عند أهل العلم"، فإسحاق متروك عند الترمذي، لكن قوي حديثه عنده بالعمل به، فلذلك ساغ له ـ أو سوَّغ لنفسه ـ روايته.

ورواه النسائي في "سننه الكبرى"[2] من طريق الليث بن سعد، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة مرفوعًا: "القاتل لا يرث"، وقال: "إسحاق متروك الحديث، أخرجته في مشايخ الليث، لئلا يترك من الوسط"، كأنه يعتذر عن الرواية عنه فيقول: ذكرته لئلا يستدرك عليّ.

وكذلك رواه ابن ماجه[3].

أما حال إسحاق في كتب الجرح والتعديل، فكما يلي:

أشدُّ ما قيل في هذا الرجل: ما رواه العقيلي[4]، وابن عدي[5] من طريق "ابن عبد الحكم، عن محمد بن عاصم بن حفص قال: وهو من ثقات أصحابنا ـ أنه قال: حججتُ ومالك بن أنس حيّ، فلم أر أن أهل المدينة يشكون أن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة متهم، قلت له: فيما ذا؟ قال: في الإسلام". ولفظ العقيلي: "متهم على الدين".

وقال له شيخه الإمام الزهري: "قاتلك الله يابن أبي فروة، تجيئنا بأحاديث

---

(١) في "تهذيب الكمال" ٢: ٤٤٦.

(٢) تحت باب: القاتل لا يرث، وهو الحديث الثالث برقم (٦٣٣٥) من طبعة مؤسسة الرسالة، وسقط من مطبوعة دار الكتب العلمية، ومحلُّه فيها بعد رقم (٦٣٦٨).

(٣) في "سننه" (٢٦٤٥، وكرره ٢٧٣٥).

(٤) في "الضعفاء الكبير" ١: ١٠٢ (١١٩).

(٥) في "الكامل" ١: ٤٧٩.

ليس لها خُطم ولا أزِمَّة"، رواه عنه الترمذي في "العلل الصغير" آخر "سننه"[١]، ورواه العقيلي في "الضعفاء"[٢]، وابن حبان في "المجروحين"[٣]، وابن عدي[٤] بزيادة: "ما أجرأك على الله! ألا تُسنِد حديثك؟"، كلهم من طريق بقية بن الوليد، واعتذر ابن حبان عن كونه من طريق بقية بـ: "أنها مشهورة للزهري من رواية غير بقية".

وقال الخليلي في "الإرشاد"[٥]: "ضعفوه جدًا، تكلم فيه مالك والشافعي وتركاه"، ثم ذكر كلمة الزهري هذه.

وقال ابن سعد[٦]: "كان كثير الحديث، يروي أحاديث منكرة، ولا يحتجون بحديثه".

وجاءت عن ابن معين فيه روايات، ففي رواية ابن أبي مريم ـ عند ابن عدي[٧]ـ: "ليس بشيء، لا يكتب حديثه"، ومثله رواية معاوية بن صالح، عن ابن معين، عند ابن عدي أيضًا، والعقيلي[٨].

وعندهما رواية أخرى عن معاوية بن صالح: "حديثه ليس بذاك".

وفي رواية ابن الجنيد، عن ابن معين[٩]: "ليس بشيء".

وفي رواية أبي داود، والغلابي، عن ابن معين: "ليس بثقة"، حكاهما المزي[١٠].

ونحوهما حكاية الدوري، عن ابن معين[١١].

وروى ابن أبي حاتم[١٢] عن علي الهسِنجاني، عن ابن معين قال: "كذاب"، ثم روى عن إسحاق بن منصور الكوسج، عن ابن معين: "لا شيء، كذاب".

---

(١) ٦: ٢٥٠.
(٢) ١: ١٠٢ (١١٩).
(٣) ١: ١٣٠.
(٤) في "الكامل" ١: ٤٧٩.
(٥) ١: ١٩٤.
(٦) في "طبقاته الكبرى" ٥: ٤٢٩.
(٧) في "الكامل" ١: ٤٧٨.
(٨) في "الضعفاء الكبير" ١: ١٠٢ (١١٩).
(٩) ص ٧٦، ٣٢١ (١٩٥).
(١٠) في "تهذيب الكمال" ٢: ٤٥١.
(١١) ٢: ٢٧ (١٠٦٣).
(١٢) في "الجرح والتعديل" ٢: ٢٢٨ (٧٩٢).

ونقل الجُوْزْجاني في "أحوال الرجال"[١] عن الإمام أحمد قوله: "لا تحلّ الرواية عندي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة"، فقال له الجوزجاني: يا أبا عبد الله، لا تحلّ؟!، فقال له: "عندي".

وهكذا عند ابن أبي حاتم[٢]، وابن عدي[٣].

وقال عمرو الفلاس: "متروك الحديث"، رواه ابن عدي[٤].

وقال البخاري في "التاريخ الكبير"[٥]: "تركوه، نهى أحمد بن حنبل عن حديثه".

وفي "الجرح والتعديل"[٦] عن أبي زرعة: "ذاهب الحديث، متروك الحديث".

واتفقت كلمة الأئمة الأربعة: أبي حاتم ـ في المصدر السابق ـ، والنسائي في "الضعفاء"[٧] له، والدارقطني في "الضعفاء"[٨] أيضًا، والبَرْقاني ـ نقله عنه المزي[٩]ـ، على أنه: متروك.

وصدَّر ابن حبان[١٠] ترجمته بقوله: "كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، وكان أحمد بن حنبل ينهى عن حديثه".

وختمها ابن عدي[١١] بقوله بعدما ذكر له أحاديث كثيرة: "لا يتابعه أحد على أسانيده، ولا على متونه، وسائر أخباره تشبه هذه الأخبار، وهو بيِّن الأمر في الضعفاء، على أن الليث بن سعد قد روى عنه بنسخة طويلة".

قلت: أظن أن مراد ابن عدي بقوله "قد روى عنه": قد تحمّل عنه، أي: تحمل الليث بن سعد نسخة كبيرة عن ابن أبي فروة، كما يتحمّل أيّ إمام آخر من

---

(١) ٢١٣ (٢٠٧).
(٢) في "الجرح والتعديل" ٢: ٢٢٧ (٧٩٢).
(٣) في "الكامل" ١: ٤٧٨.
(٤) في "الكامل" ١: ٥٣٠.
(٥) ١: ٣٩٦ (١٢٦٠).
(٦) ٢: ٢٢٧ (٧٩٢).
(٧) (٥٠).
(٨) ص١٤٣ (٩٤).
(٩) في "تهذيب الكمال" ٢: ٤٥٣.
(١٠) في "المجروحين" ١: ١٣١.
(١١) في "الكامل" ١: ٤٨٢.

المحدثين الكبار عن الضعفاء والوضاعين، لكنه إذا روى فإنه يروي ما يصلح: بالمتابعات، أو الشواهد، أو العمل، وقد روى الترمذي والنسائي وابن ماجه حديث: "القاتل لا يرث" من طريق الليث بن سعد، عن ابن أبي فروة، وقدمتُ أن الترمذي قواه بقوله: عليه عمل أهل العلم.

وخلاصة القول في ابن أبي فروة: أنه متروك، كما اختاره الذهبي في "الكاشف"[١] بقوله: تركوه، والحافظ في "التقريب"[٢] بقوله: متروك، ولا ينبغي الوقوف عند إحدى روايتي معاوية بن صالح عن ابن معين الذي قال فيها: "حديثه ليس بذاك" أمام الروايات الأخرى عن ابن معين، حتى رواية معاوية بن صالح الثانية عن ابن معين التي فيها: "ليس بشيء، لا يكتب حديثه"، بَلْه الروايات الأخرى التي فيها تكذيب ابن معين له.

أما قول البزار الأول: "ليس بالقوي"، وقوله الثاني: "ضعيف"، فيحفظ هذا منه ليجمع مع ما يأتي آخر هذا البحث إن شاء الله تعالى[٣].

٣) إسماعيل بن مسلم المكي(٤)

هو أبو إسحاق إسماعيل بن مسلم البصري المكي، (ت، ق)[٥].

روى البزار حديثا من طريقه[٦] وقال فيه: "ليس بالقوي في الحديث، وقد روى عنه الأعمش وغيره"[٧].

قلت: نعم وزيادة، فإنهما تدبَّجا، بأنْ روى كل منهما عن الآخر، كما ذكر هذا المزي في "التهذيب"[٨].

---

(١) ٢: ١٠٠ (٣٠٨).
(٢) ١٤١ (٣٦٨).
(٣) ص٧١؟؟.
(٤) تنظر ترجمته ومصادرها في "تهذيب الكمال" ٣: ١٩٨ (٤٨٣) مع التعليق عليه.
(٥) "تهذيب الكمال" ٣: ١٩٨.
(٦) البحر الزخار" ٣: ٢١٢ (٩٩٧).
(٧) وكذلك قالها فيه ٩: ٤٩ (٣٥٧٢)، ١٠: ٤٤٣ (٤٥٩٩).
وقال عنه في ١١: ١١٣ (٤٨٣٣)، ١١: ١١٤ (٤٨٣٥): "تكلم فيه".
وقال عنه أيضاً ١١: ١٦١ (٤٨٩٦)، ١٣: ٢٢١ (٦٧٠٣): "لين الحديث"
وقال أيضاً ١٣: ٢١٩ (٦٦٩٨): "ليس بالحافظ، وقد احتمل الجماعة حديثه"، وكلها ذات مؤدى واحد.
(٨) ٣: ١٩٨، ١٩٩.

وروى عنه من الأئمة: السفيانان: الثوري، وابن عيينة، وابن المبارك، والأوزاعي، وأبو معاوية الضرير، وغيرهم.

أما حاله في كتب الجرح والتعديل:

فقد قال البخاري في "التاريخ الكبير"[١]، و"التاريخ الأوسط"[٢]: "تركه ابن المبارك، وربما روى عنه، وتركه يحيى وابن مهدي".

وعلى هذا اقتصر ابن حبان في "المجروحين"[٣] دون إسناد إليهم.

وأسند العقيلي[٤]، وابن أبي حاتم[٥]، وابن عدي[٦] إلى يحيى القطان وابن مهدي ما ذكره البخاري عنهما، وروى هؤلاء الأئمة الثلاثة عن يحيى القطان وَصْفه له بالتخليط.

وأسند العقيلي أيضًا إلى عليّ بن مسهر، أنه ذكر إسماعيل هذا للإمام أحمد، فقال الإمام بيده هكذا، كأنه ضعفه.

وروى ابن عدي[٧] أنه ذكر إسماعيل هذا لابن عيينة - وهو كما قدمته من الرواة عنه -، فوصفه بالاضطراب والتخليط.

وروى ابن أبي حاتم[٨] عن أحمد قوله: "منكر الحديث".

وروى عنه ابنه عبد الله في "العلل"[٩] قوله: "ما روى عن الحسن في القراءات، فأما إذا جاء إلى مثل عمرو بن دينار، ويسند عنه بأحاديث مناكير، ليس أراه بشيء، فكأنه ضعّفه، ويسند عن الحسن، عن سمرة أحاديث مناكير".

أما ابن معين: فجاءت عنه روايات أيضًا:

ففي رواية الدوري[١٠]: "ليس بشيء"، وقال أيضاً[١١]: ضعيف الحديث.

---

(١) ٢: ١٩٨ (٦٦٩).
(٢) ٢: ٨٤ (١٨٨٨).
(٣) ١: ١٢٠.
(٤) في "الضعفاء الكبير" ١: ٩١ (١٠٤).
(٥) في "الجرح والتعديل" ٢: ١٩٨ (٦٦٩).
(٦) في "الكامل" ١: ٤١٤.
(٧) في "الكامل" ١: ٤١٣.
(٨) في "الجرح والتعديل" ٢: ١٩٨ (٦٦٩).
(٩) ٢: ٣٥٢ (٢٢٥٦).
(١٠) ٢: ٣٧ (٣٢٣٧).
(١١) ٢: ٣٨ (٣٣١٢).

ومثلها رواية أبي يعلى الموصلي عنه، أسندها إليه ابن عدي[١].

وجاء في "العلل"[٢] لابن المديني: "لا أكتبُ حديثه"، وكذلك هي عند ابن أبي حاتم، في الموضع السابق، أما عند ابن عدي ففيه زيادة: "ضعيف لا يكتب حديثه".

وقال الجوزجاني في "أحوال الرجال"[٣]: "واهي الحديث جدًا".

وذكره النسائي في "الضعفاء"[٤]، وقال: "متروك الحديث".

وكذلك جاء في "سؤالات البرقاني للدارقطني"[٥]: متروك، وذكره الدارقطني ذِكرًا في "الضعفاء"[٦].

أما عمرو الفلاس وابن عدي، فلخصا القول فيه تمامًا.

قال الفلاس ـ كما أسنده إليه ابن عدي[٧] ـ: "كان ضعيفًا في الحديث، يهم فيه، وكان صدوقا يكثر الغلط، يحدث عنه من لا ينظر في الرجال".

وأما ابن عدي[٨] فختم الترجمة بقوله بعدما روى له أحاديث كثيرة: "أحاديثه غير محفوظة عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة، إلا أنه يكتب حديثه".

فخلاصة ذلك: أن الرجل صدوق في ذاته، مختلّ الضبط مضطرب الحديث، وقولهم في الراوي: يكتب حديثه يأتي في سياق: من يكتب حديثه اعتبارًا به في المتابعات، أو استشهادًا به، وهذا يتفق مع قول البزار فيه: ليس بالقوي. والله أعلم.

٤) البراء بن يزيد الغَنَويّ البصري(٩)

روى الإمام البزار[١٠] من طريق البراء بن يزيد الغنوي، عن الحسن البصري، حديث النهي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر

---

(١) في "الكامل" ١: ٤١٥.
(٢) ص ٢٩٥ (٩٢).
(٣) ص ١٤٩ (٢٦١).
(٤) ص٥٠ (٣٦).
(٥) ص ١٤ (٦).
(٦) ص١٣٤(٧٧).
(٧) في "الكامل" ١: ٤١٦.
(٨) "الكامل" ١: ٤١٩.
(٩) تنظر ترجمته ومصادرها في "تهذيب الكمال" ٤: ٣٩ (٦٥١) مع التعليق عليه.
(١٠) في "البحر الزخار" ١: ٢٩٢ (١٨٨).

حتى تغرب، وقال في آخره: "البراء بن يزيد، ليس بالقوي، وقد احتُمِل حديثه، وروى عنه جماعة"[١].

قلت: هما رجلان، وقيل: رجل واحد: البراء بن يزيد الغنوي، أو: البراء بن عبد الله بن يزيد الغنوي، جعلهما رجلاً واحدًا: البخاري في "تاريخه الكبير"[٢]، وابن حبان في "المجروحين"[٣]، ومن المتأخرين: المزي[٤].

وجعلهما رجلين: العقيلي[٥] ، ونسب كلاً منهما: غنويًا، وابن أبي حاتم[٦]، ونسب الأول: هَمْدانيًا، والثاني: غنويًا، وابن عدي[٧]، ولكنه لم ينسب ابنَ عبد الله غنويًا، بل قال: البراء بن عبد الله بن يزيد، بصري، يُكنى: أبا يزيد - وفي المطبوع: أبو زيد، فيصحح -.

وفي التمييز بينهما عُسْر، لا سيما مع الوقوف عند كلام ابن أبي حاتم، لكني سأتجاوز هذه المشكلة باللجوء إلى رواية البزار، فإنها هي المهمة في بحثي، وذلك باعتمادي على قول من تكلم في البراء الراوي عن الحسن البصري لا غير، فأقول:

اتفقت كلمة ابن أبي حاتم[٨]، وابن عدي[٩] على البراء الذي يروي عن الحسن البصري هذا، أنه: ابن عبد الله بن يزيد، ونقل ابن أبي حاتم عن الإمام أحمد تضعيفه، وعن ابن المديني، عن يحيى القطان: كأنه كان لا يرضاه.

ونقل الدوري[١٠] عن ابن معين قولين: "لم يكن حديثه بذاك"، و: "ضعيف"، وذكره النسائي في كتابه "الضعفاء"[١١]، وقال: "ضعيف"، وختم

---

(١) وقال عنه في ١٣: ٤٤٤ (٢٧٠٤): "ليس به بأس، وقد حدث عنه جماعة كثيرة من أهل العلم، واحتملوا حديثه".
(٢) ٢: ١١٩ (١٨٩٦).
(٣) ١: ١٩٨، لا كما نسب إليه الحافظ في "اللسان" ٢: ٢٦٦ (١٤٠٨) أنه جعلهما رجلين.
(٤) في "تهذيب الكمال" ٤: ٣٧.
(٥) في "الضعفاء الكبير" ١: ١٦١ (٢٠١، ٢٠٢).
(٦) في "الجرح والتعديل" ٢: ٤٠٠، ٤٠١ (١٥٧٧، ١٥٧٨).
(٧) في "الكامل" ٢: ٢٠٦ - ٢٠٧.
(٨) في "الجرح والتعديل" ٢: ٤٠٠ (١٥٧٨).
(٩) في "الكامل" ٢: ٢٠٦.
(١٠) ٢: ٥٥ (٣٨٨١، ٣٤٢٨).
(١١) ص ٦١ (٧٦).

ابن عدي[١] الترجمة بقوله: "ليس له كبير حديث عن الحسن، وعبد الله بن شقيق، وهو عندي إلى الصدق أقرب منه إلى الضعف".

وهذا من قبيل قول البزار فيه، لا سيما مع ما أراد من تليينه ـ لا تضعيفه ـ بقوله: "احتمل حديثه، وروى عنه جماعة"، وممن ذكره المزي في الرواة عن البراء هذا من الأئمة: الفضل بن دكين، والنضر بن شميل، ويزيد بن هارون.

ويبدو من كلام ابن عدي في ختام ترجمته للبراء بن عبد الله ـ الذي قدمته ـ: أنه أحسن حالاً عند ابن عدي من البراء بن يزيد، فإنه ختم ترجمة ابن يزيد بقوله: "وللبراء هذا أحاديث عن أبي نضرة غير محفوظة، ولا أعلم يروي إلا عن أبي نضرة، وليس له حديث كثير، وهو قليل الرواية عنه".

٥) بُهلول بن عبيد(٢)

هو أبو عبيد بُهْلول بن عبيد الكندي الكوفي.

هكذا نسبه كوفيًا ابن أبي حاتم[٣]، ونسبه ابن عدي[٤] بصريًا.

وعلّق البزار في "مسنده"[٥] على بهلول بن عبيد، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، خطبة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أول ما تولى الخلافة، وقال فيها: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُعصَم بالوحي.

ثم قال: "بهلول ليس بالقوي، وإن كان قد حدث عنه جماعة".

فأفادنا أنه ليس كل من روى عنه جماعة، استقام شأنه بروايتهم عنه، كما تقدم هذا في ترجمة الرجل الأول: إبراهيم بن يزيد الخوزي، وذلك لكون هذا شديدَ الضعف.

أما حال البهلول عامة: فلم يذكره البخاري ولا العقيلي، وليس هو من رجال الستة، فلم يذكره المزي ومتابعوه، لكن ذكره ابن أبي حاتم[٦]، ونقل عن أبيه قوله فيه: "ضعيف الحديث، ذاهب"، وعن أبي زرعة قوله: "ليس بشيء، منكر

(١) في "الكامل" ٢: ٢٢٧.
(٢) تنظر ترجمته ومصادرها في "تاريخ الإسلام" ٤: ٨١٨ (٣٤) مع التعليق عليه.
(٣) في "الجرح والتعديل" ٢: ٤٢٩ (١٧٠٧).
(٤) في "الكامل" ٢: ٢٣٠.
(٥) "البحر الزخار" ١: ١٨٠ (١٠٠).
(٦) في "الجرح والتعديل" ٢: ٤٢٩ (١٧٠٧).

الحديث، حسبكُ به ضعفًا، وترك حديثه، ولم يقرأه علينا".

وجاء في كلام ابن عدي[١] في هذا الراوي غرابة من وجوه:

أولها: أنه صدَّر ترجمته بقوله: "ليس بذاك"، ثم ساق له ثلاثة أحاديث من روايته لها عن أبي إسحاق السَّبيعي، ثم حديثا له عن ابن جريج، ثم حديثا عن إسماعيل بن أبي خالد، ثم حديثا عن سلمة بن كُهَيل.

ثم قال: له غير ما ذكرت من الحديث قليل، وأحاديثه فيها نظر، وحديثه عن أبي إسحاق أنكر منه عن غيره، وأن أحاديثه ليست مما يتابعه الثقات عليها، ولم أر لمن تكلم في الرجال فيه كلامًا.

فقوله: إن أحاديثه لم يتابعه الثقات عليها: يقال فيه: إن حديثه الثاني عن أبي إسحاق، عن أبي عُبيدة، عن ابن مسعود: "أيّ الأعمال أفضل"، رواه الإمام أحمد[٢] من طريق إسرائيل بن يونس، عن جده أبي إسحاق، متابعًا للبهلول عليه، فهذه الغرابة الأولى.

والغرابة الثانية: أن الشاشي رواه في "مسنده"[٣] من طريق زهير بن معاوية متابعًا للبهلول عليه أيضًا، وهما ثقتان، وهذه الغرابة الثانية.

والغرابة الثالثة: قول ابن عدي: لم أر لمن تكلم في الرجال كلامًا على البهلول: يقال عليه: تكلم فيه أبو حاتم، وأبو زرعة، وتوفيا قبل ابن عدي بقرن كامل، وقال فيه عصريه ابن حبان في "المجروحين"[٤]: "يسرق الحديث، لا يجوز الاحتجاج به بحال".

وخلاصة القول فيه: الضعف الشديد، لا كما قال البزار، وابن عدي، والله أعلم.

٦) حسام بن مِصَكّ(٥)

هو أبو سهل حسام بن مِصَكّ بن ظالم الأزدي البصري (تم)[٦].

---

(١) في "الكامل" ٢: ٢٣٠.
(٢) في "مسنده" ٧: ٢٧٧ (٤٢٤٣).
وهذا الحديث رواه البخاري ١: ١١٢ (٥٢٧)، ومسلم ١: ٩٠ (١٣٩).
(٣) (٩٣٤).
(٤) ١: ٢٠٢.
(٥) تنظر ترجمته ومصادرها في "تهذيب الكمال" ٦: ٥ (١١٨٤) مع التعليق عليه.
(٦) "تهذيب الكمال" ٦: ٥.

روى له البزار[١]: أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل خبزًا ولحمًا، وصلى ولم يتوضَّأ، وقال: "حسام: ليس بالقوي"[٢].

وأقول: لعل أول من تكلم فيه، هو الإمام ابن المبارك، فقد أسند العقيلي[٣] إليه قوله: "اِرْم به".

ثم تكلم فيه زيد بن الحباب، ففي "أحوال الرجال" للجوزجاني[٤] عن زيد أنه قال فيه: "ضعيف".

وعن ابن معين رواياتٌ، ففي رواية الدوري[٥]: "ليس حديثه بشيء"، ومثلها رواية الدارمي[٦]، ومثلها وزيادة رواية ابن أبي مريم عنه، عند ابن عدي[٧]، ولفظه: "ليس بشيء، ولا يكتب حديثه".

وقال ابن المديني: "لست أحدث عنه بشيء"، رواه ابن عدي[٨].

وعن أحمد بن حنبل كلمتان، أولاهما: عند ابن أبي حاتم[٩] قال: "مطروح الحديث".

وثانيتهما: عند ابن حبان[١٠]: "قال أحمد: أرى الناس قد تركوا حديثه".

وروى العقيلي[١١]، وابن أبي حاتم ـ المصدر المذكور ـ، وابن عدي[١٢] عن عمرو الفلاس قوله: "كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عنه".

وزاد ابن عدي عن الفلاس قوله فيه[١٣]: "منكر الحديث، متروك الحديث".

---

(١) "البحر الزخار" ١: ٧٢ (١٩).
(٢) وقال عنه في ١٠: ٢٤١ (٤٣٣٨): "رجل من أهل البصرة، قد حدث عنه جماعة كثيرة واحتملوا حديثه".
(٣) في "الضعفاء الكبير" ١: ٢٩٩ ـ ٣٠٠ (٣٧٤).
(٤) ٢٠٦ (٢٠٠).
(٥) ٢: ١٠٧ (٣٢١٢).
(٦) ص ٩٠ (٢٢٩).
(٧) في "الكامل" ٣: ٢٨٤.
(٨) في "الكامل" ٣: ٢٨٥.
(٩) في "الجرح والتعديل" ٣: ٣١٧ (١٤١٩).
(١٠) في "المجروحين" ١: ٢٧٢.
(١١) في "الضعفاء الكبير" ١: ٣٠٠ (٣٧٤).
(١٢) في "الكامل" ٣: ٢٨٥.
(١٣) في "الكامل" ٣: ٢٨٦.

وذكره البخاري في "تاريخه الكبير"[١]، وقال: "ليس بالقوي عندهم".

وروى أبو عبيد الآجري في "سؤالاته"[٢]: "أنه قيل لأبي داود: حسام ثقة؟ قال: لا"، وجاء عنده[٣] قوله: "منكر الحديث".

أما أبو حاتم، فنقل عنه ابنه قوله ـ المصدر السابق ـ: "ليس بقوي، يكتب حديثه"، وعن أبي زرعة قوله: "واهي الحديث، منكر الحديث".

وقال ابن حبان[٤]: "كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به"، إذ الاحتجاج يكون بالثقة والصدوق.

وختم ابن عدي ترجمته بقوله[٥]: "عامة أحاديثه إفرادات، وهو مع ضعفه حسن الحديث، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"، يريد بقوله: "إلى الصدق": إلى الضبط، والله أعلم.

فخلاصة ما تقدم: تقارب قول البزار، وأبي حاتم، وابن حبان، وابن عدي في هذا الرجل، ويمكن أن يذكر معهم عبد الرحمن بن مهدي، إذا فسَّرنا كونه لا يحدث عنه، بمعنى: لا يحتج بحديثه، كما تقدم في ترجمة إبراهيم الخوزي.

أما كلمة البخاري: "ليس بالقوي عندهم"، فلا يمكن إلحاقها بكلمة أبي حاتم والبزار، لما هو معهود من البخاري، ولأنه يَنسب قوله إلى من قبله، بقوله: "عندهم"، والذين هم قبل البخاري: ابن المبارك، وابن المديني، وابن معين، وأحمد، والفلاس!!.

أما من أطلق عليه الضعف، مثل زيد بن الحباب، والنسائي، فأمرهما محتمل للضعف القريب، أو الوسط، أو الشديد.

وجَمَع بين هذه الأقوال الحافظ في "التقريب"[٦]، فقال: "ضعيف، يكاد أن يترك".

وأرى أن هذا أولى الأقوال فيه لجمعه بين أقوال الأئمة. والله أعلم.

* * * * *

(١) ٣: ١٣٥ (٤٧٥).
(٢) ١: ٤٣٤ (٩١١).
(٣) ٢: ١١٣ (١٢٨٢).
(٤) في "المجروحين" ١: ٢٧٢.
(٥) في "الكامل" ٣: ٢٨٩.
(٦) ١٩٥ (١١٩٣).

٧) حكيم بن جبير الأسدي(١)

حكيم بن جبير الأسدي، وقيل: مولى ثقيف، وهو كوفي، ذكر المزي أنه من رجال السنن الأربعة(٢).

روى البزار(٣) من طريق حكيم بن جبير قولاً لسيدنا علي رضي الله عنه موقوفا عليه، وقال عقبه: "حكيم بن جبير ليس بالقوي، وقد حدّث عنه الأعمش، والثوري، وغيرهما"(٤).

قلت: تقدم في ترجمة الرجل الأول: إبراهيم الخوزي، أن الإمام البزار يريد بقوله: روى فلان وفلان عن الرجل المتكلَّم فيه، يريد الإشارة إلى أنه لم يُترك، وقد روى عن حكيم بن جبير هذا من الكبار: شعبة، والأعمش، والثوري، وابن عيينة، وزائدة بن قدامة، وغيرهم، كما في ترجمته من "تهذيب الكمال"(٥).

ومع ذلك، فليس في ذلك توثيق له، بل روى العقيلي(٦) عن الثوري أنه كان يضعفه.

لكن لا بدّ من تحرير أمر آخر في هذا الرجل، هو تحرير موقف شعبة بن الحجاج، وموقف الإمامين يحيى القطان، وابن مهدي منه.

أما شعبة: فتكرر في كتب الرجال قولهم فيه: "تركه شعبة"، حكاه البخاري(٧) عنه، وزاد ابن أبي حاتم(٨) عن يحيى القطان، أنه سأل شعبة عن حديث لحكيم بن جبير، فقال له شعبة: "إني أخاف النار!!"، ومثله عند ابن عدي(٩)، والحديث هو: "من سأل الناس وله ما يُغنيه، جاءت مسألته يوم القيامة

---

(١) تنظر ترجمته ومصادرها في "تهذيب الكمال" ٧: ١٦٥ (١٤٥٢) مع التعليق عليه.
(٢) "تهذيب الكمال" ٧: ١٦٥.
(٣) في "البحر الزخار" ٢: ٢١٥ (٦٠٤).
(٤) وقال عنه في ٥: ٢٩٤ (١٩١٣): "ضعيف الحديث".
وقال عنه أيضاً في ١١: ٢٨٩ (٥٠٨٥): "كان رجلاً يغلو في التشيع، وقد توقف بعض أهل العلم في الرواية عنه، وحدث بغير حديث لم يتابع عليه، وروى عنه الثوري والأعمش وإسرائيل وغيرهم".
(٥) ٧: ١٦٦.
(٦) في "الضعفاء الكبير" ١: ٣١٦ (٣٨٩).
(٧) في "التاريخ الكبير" ٣: ١٦ (٦٥).
(٨) في "الجرح والتعديل" ٣: ٢٠١ (٨٧٣).
(٩) في "الكامل" ٢: ٤٦٠، ٤٦٢.

خدوشًا في وجهه"[١]، لكن أعقبه ابن عدي[٢] بقوله: "قال لنا ابن صاعد: وقد رواه إبراهيم بن طهمان، عن شعبة. ورواه إسرائيل وشريك عن حكيم بن جبير"، ومؤدَّى ذلك: أن شعبة روى عن حكيم.

وأما الإمامان يحيى القطان، وابن مهدي، فاختلف النقل عنهما.

ففي "تاريخ" البخاري[٣]: كان شعبة يتكلم فيه، وكان يحيى وابن مهدي لا يحدثان عنه".

وروى العقيلي[٤] نحوه من طريق الفلاس بلفظ: كان يحيى لا يحدث عن حكيم، وكان عبد الرحمن يقول: ما أدري كيف أحدث عنه؟!.

وخلاصته: أنهما كانا لا يحدثان عنه، أي: لا يحتجان بحديثه، كما تقدم[٥] عن الذهبي في ترجمته الرجل الأول.

لكن روى العقيلي عقبه من طريق محمد بن المثنى قال: "سمعت يحيى يحدث عن سفيان، عن حكيم بن جبير، وما سمعت عبد الرحمن يحدث عنه شيئًا".

ومثل هذا عند ابن أبي حاتم[٦]، وابن عدي في "الكامل"[٧].

وساق ابن عدي عقبه الرواية عن يحيى، عن سفيان، عن حكيم، عن إبراهيم النخعي، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة قالت: "ما رأيت أحدًا أشد تعجيلاً للظهر من رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وهو عند الترمذي[٨]، وقال: حديث حسن، أي: لغيره، ثم نقل عن ابن المديني كلام يحيى عن شعبة في حكيم من أجل حديث الصدقة، وعقب عليه يحيى بقوله: "وروى له سفيان وزائدة"، وقال ابن المديني: "ولم يَرَ يحيى بحديثه بأسًا".

وكرر الترمذي هذا الكلام في آخر "السنن" في كتاب "العلل الصغير"[٩]،

---

(١) رواه أبو داود (١٦٢٣)، والترمذي (٦٥٠، ٦٥١) وقال: حسن، والنسائي (٢٣٧٣)، وابن ماجه (١٨٤٠).
(٢) في "الكامل" ٢: ٤٦٣.
(٣) ٣: ١٦ (٦٥).
(٤) في "الضعفاء الكبير" ١: ٣١٦ (٣٨٩).
(٥) ص١٢.؟؟
(٦) في "الجرح والتعديل" ٣: ٢٠١ (٨٧٣).
(٧) في "الكامل" ٢: ٤٦١.
(٨) في "سننه" ١: ٢٢٤ (١٥٥).
(٩) ٦: ٢٥٤.

وصرّح بأن الجملة الأخيرة هي من كلام ابن المديني.

وربما كان احتمال الترمذي لحديث حكيم بن جبير هذا؛ لأن حكيمًا وصف بالتشيع، كما قدّمتُه، بل ختم العقيلي[١] ترجمة حكيم بكلمة: "هو رافضي"، في حين أن الترمذي ساق له هذا عن النخعي، عن الأسود، عن عائشة، ولو كان رافضيًا لما روى حديثا للسيدة عائشة رضي الله عنها.

وللإمام الترمذي كلام نفيس للغاية في تركِ بعض الأئمة حديث بعض الرواة، ثم عدولهم إلى الرواية عنهم، فينظر[٢]، وركز في الأمثلة على الإمام يحيى القطان، رحمهم الله تعالى جميعاً.

هذا ما يتعلق بتحرير أقوال هؤلاء الأئمة: شعبة، وأنه تركه، ثم روى عنه يحيى القطان، وابن مهدي، وأنهما تركا حديثه، ثم نقل عن يحيى أنه روى عنه بواسطة سفيان، وأنه لم يَرَ بحديثه بأسًا.

وبعد أن حكى ابن أبي حاتم عن يحيى، عن شعبة، أنه ترك حديث حكيم في الصدقة، قال يحيى منكّتًا على شيخه شعبة: "هو يحدث عمن دون حكيم!".

أما أقوال الأئمة الآخرين في حكيم هذا، فهي كما يلي:

روى ابن أبي حاتم[٣] عن عبد الله ابن الإمام أحمد: أنه سأل أباه عن حكيم فقال: "ضعيف الحديث، مضطرب"، ولعل هذه الكلمة هي التي عناها ابن حبان[٤] بقوله: "كان أحمد لا يرضاه".

وروى الدوري[٥] عن ابن معين: "ليس بشيء".

وروى ابن أبي حاتم في المصدر السابق مثله عن ابن أبي خيثمة، عن ابن معين.

وروى ابن عدي[٦] عن معاوية بن صالح، عن ابن معين: "ضعيف".

أما البخاري، فنقل عنه الترمذي في "العلل الكبير"[٧]: "لنا فيه نظر"، قال الترمذي: "ولم يَعزم فيه على شيء".

---

(١) في "الضعفاء الكبير" ١: ٣١٦ (٣٨٩).
(٢) في "العلل الصغير" آخر "السنن" ٦: ٢٤٠
(٣) في "الجرح والتعديل" ٣: ٢٠١ (٧٩٨).
(٤) في "المجروحين" ١: ٢٤٦.
(٥) ٢: ١٢٧ (١٣٦٣).
(٦) في "الكامل" ٢: ٤٦٢.
(٧) ٢: ٩٦٩.

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: "ما أقربه من يونس بن خباب في الرأي والضعف، وهو ضعيف الحديث، منكر الحديث، له رأي غير محمود، نسأل الله السلامة".

وسأل أباه أيضًا فقال له: "حكيم بن جبير، أحبُّ إليك، أو ثَوير؟ قال: ما فيهما إلا ضعيف غال في التشيع، وهما متقاربان".

وسأل أبا زرعة أيضًا عنه فقال له أبو زرعة: "في رأيه شيء، فقلت: ما محلُّه؟، قال: محله الصدق إن شاء الله".

وروى ابن عدي[1] أن ابن مهدي سئل عنه فقال: "إنما روى أحاديث يسيرة، وفيها أحاديث منكرات".

وذكره النسائي في "الضعفاء"[2] وقال: "ضعيف".

وقال الجوزجاني في "أحوال الرجال"[3]: "كذاب".

ونقل المزي[4] عن يعقوب بن شيبة قوله في حكيم: "ضعيف".

وروى الدارقطني في "السنن"[5]، من طريق سفيان الثوري وإسرائيل، عن حكيم هذا، ثم[6] من طريق شريك، عن حكيم، وقال في الأول عن حكيم: "ضعيف، تركه شعبة وغيره"، وقال عنه في الثاني: "متروك".

وخلاصة ما تقدم: أن البزار ليَّنه بقوله: "ليس بالقوي"، وأشار إلى أنه لم يُترك، فقال: "حدث عنه الأعمش والثوري وغيرهما".

ومعه في هذا التليين: أبو زرعة، إذ قال: "محله الصدق"، والترمذي إذ حسَّن له حديثا (لغيره).

وقريب منهم: يحيى القطان، وابن مهدي، فيحيى نقل عنه ابن المديني: "إنه لم يَرَ بحديثه بأسًا"، وابن مهدي نقل عنه ابن عدي قوله: "روى أحاديث يسيرة، فيها أحاديث منكرات"، أي: هو قليل الحديث، ومع قلة روايته، خالف غيره من الثقات، فضعْفُه من قِبَل حفظه، لا من قِبَل عدالته، ولهذا أدرجت قوله ورأيه مع البزار ومن سبق.

---

(١) في "الكامل" ٢: ٤٦٢.
(٢) ص ٣٠ (١٢٩).
(٣) ص ٤٨ (٢١).
(٤) في "تهذيب الكمال" ٧: ١٦٨.
(٥) ٢: ١٢٢ (٥).
(٦) ٢: ١٢٢ (٦).

وأما قول شعبة: "أخاف النار إن حدثت عنه"، يقال عليه: قد حدَّث عنه فيما بعدُ، ونكَّت عليه تلميذه يحيى القطان بأنه حدث عمن دون حكيم هذا.

وأما قول البخاري: "لنا فيه نظر"، فمعناه: لنا فيه وقفة، وهو ـ جزمًا ـ غير النظر الذي يراه عند إطلاق قوله في الراوي: فيه نظر، لقول الترمذي بعد: "ولم يعزم فيه على شيء".

وأما قول الجوزجاني: "كذاب"، فلا يعتدُّ به، للخلاف المذهبي الشديد بينهما، فالجوزجاني ناصبي غال، وحكيم شيعي غال.

وأما قول ابن معين في رواية الدوري، وابن أبي خيثمة: "ليس بشيء"، فيمكن تفسيره: قليل الرواية جدًا، وهو أمر مشهور عنه(١)، ويُعتمد حينئذٍ قوله الذي في رواية معاوية بن صالح: "ضعيف"، ومثله قول النسائي، ويعقوب بن شيبة: "ضعيف".

ومثل هذا التضعيف، تضعيف أحمد، وأبي حاتم لحكيم، فإنهما صرحا بضعفه، لكن أشارا إلى أن ذلك من قِبَل ضبطه.

ويؤكد ذلك من قِبَل أبي حاتم، أنه قرَّبه من يونس بن خباب، وقد نقل عنه ابنه في ترجمة يونس قوله فيه(٢): "مضطرب الحديث، ليس بالقوي".

ولم يبق فيه من الجرح الشديد إلا قول أبي داود: "ليس بشيء"، فالله أعلم بحقيقته.

وأما قول الدارقطني: "متروك"، فهو ترديد لكلمته التي قبلها: "تركه شعبة"، وقد علمنا أن شعبة تركه لحديث الصدقة، مع أنه روى عنه بعدُ، ورأينا قول تلميذه يحيى القطان: "إن شعبة روى عمن دون حكيم"، فهذه إشارة واضحة منه إلى عدم موافقته لشعبة في ترك حكيم.

ولم أستطع الترجيح بين هذه الأقوال لتكافئها. والله أعلم.

٨) خالد بن إلياس(٣)

هو أبو الهيثم خالد بن إلياس بن صخر القرشي العَدَوي المدني، إمام الحرم

(١) ذكره الحافظ عنه في "الفتح" ٦: ٣٥٦ (٣٣١٦)، و"مقدمة الفتح" ص٤٢١ في ترجمة عبدالعزيز بن المختار البصري، وعمدته فيه: كلام ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" ٣: ٢٨١، وأصله للحاكم في "المدخل إلى الصحيح".

(٢) في "الجرح والتعديل" ٩: ٢٣٨ (١٠٠١).

(٣) تنظر ترجمته ومصادرها في "تهذيب الكمال" ٨: ٢٩ (١٩٥٦) مع التعليق عليه.

النبوي الشريف، رمز له المزي (ت، ق) [١].

روى له البزار[٢] حديثا في خروج النبي صلى الله عليه وسلم إلى صلاة العيد ماشيًا من طريق، ورجوعه من طريق آخر، وقال: "ليس بالقوي".

أما أقوال الأئمة النقاد الآخرين، فجاءت جميعها على خلاف ذلك.

فالروايات عن ابن معين متعددة، روى عنه الدوري[٣]، وعثمان الدارمي[٤]: "ليس بشيء"، وزاد ابن أبي مريم: "ليس بشيء، ولا يكتب حديثه"، هكذا أسنده إليه ابن عدي[٥]، وفي رواية معاوية بن صالح: "ضعيف"، نقلها ابن عدي أيضًا.

وروى ابن أبي حاتم[٦] عن الإمام أحمد قوله في خالد: "متروك الحديث"، ومثله عند ابن عدي[٧]، وفي "التاريخ الأوسط"[٨] للبخاري عن الإمام أحمد قوله فيه: "منكر الحديث"، وكذلك قال فيه البخاري نفسه في "الأوسط"[٩]: "منكر الحديث"، وقال عنه في "تاريخه الكبير"[١٠]: "ليس بشيء".

وقال أبو حاتم[١١]: "ضعيف الحديث، منكر الحديث، قلت: يكتب حديثه؟ قال: زحفًا".

وقال أبو زرعة أيضًا: "ليس بالقوي، ضعيف، سمعت أبا نعيم - يريد: الفضل بن دكين -: لا يسوى حديثه، وسكت، وقال بعد ذلك: لا يسوى حديثه فلسَيْن"، وهذه الكلمة جاءت عند المزي[١٢]: "فلَيْسَيْن".

وقال النسائي[١٣]: "متروك الحديث".

---

(١) "تهذيب الكمال" ٨: ٢٩.
(٢) في "البحر الزخار" ٣: ٣٢٠ (١١١٥).
(٣) ٢: ١٤٢ (٦٩٤).
(٤) ١٠٤ (٢٩٩).
(٥) في "الكامل" ٣: ٣٢٧.
(٦) في "الجرح والتعديل" ٣: ٣٢١ (١٤٤٠).
(٧) في "الكامل" ٣: ٣٢٧.
(٨) ٣: ٥٨٤ (٨٨٩).
(٩) ٤: ٦٨٢ (١٠٦٠).
(١٠) ٣: ١٤٠ (٤٧٢).
(١١) في "الجرح والتعديل" ٣: ٣٢٠ (١٤٤٠).
(١٢) في "تهذيب الكمال" ٨: ٣١.
(١٣) في "الضعفاء" (١٧٢).

وذكره الدارقطني ذِكرًا في كتابه "الضعفاء والمتروكون"[١].

وقال ابن حزم في "المحلى"[٢]: "ساقط، منكر الحديث".

خلاصة ذلك: هذه أقوالهم، ولم أر أحدًا قال فيه كقول البزار، إلا أبا أحمد الحاكم في "الكنى"[٣].

وأبو أحمد الحاكم معروف بما عُرف به البزار، باختيار الألفاظ الخفيفة في جرح الراوي، ومنها: إكثاره من استعمال قوله: "ليس بالقوي"، وهذا ما يدعونا لاعتماد ألفاظ الأئمة الآخرين المعبِّرة عن الواقع الحقيقي لحال هذا الرجل.

وقد ختم ابن حبان ترجمته في "المجروحين"[٤] بقوله: "يروي الموضوعات عن الثقات حتى يسبق إلى القلب أنه الواضع بها، لا يحل أن يكتب حديثه إلا على جهة التعجب".

أما ابن عدي فختم الترجمة بكلام أخفّ، فقال[٥]: "أحاديثه كأنها غرائب وإفرادات عمن يحدث عنهم، ومع ضعفه يكتب حديثه"، وليس في كلام المتقدمين ما يساعد على هذا، حتى كلمة أبي حاتم: يكتب زحفًا!!، في حين أن كلامهم يؤيد قول ابن حبان: "لا يكتب حديثه إلا على جهة التعجب".

فبذلك ثبت ضعفه، ويكتب حديثه للاعتبار، كما قال أبو حاتم وابن عدي. والله أعلم.

٩) رَوح بن عطاء بن أبي ميمونة البصري(٦)

روى له البزار[٧] من طريق روح، عن أبيه عطاء، عن وهب بن عمير، عن عثمان رضي الله عنه، في نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن تحلق المرأة رأسها، وقال: "روح ليس بالقوي"[٨].

وجاءت بعض أقوال النقاد نحو هذا التوجّه، وبعضها أشدّ.

وأقرب النقاد موقفًا من روح هذا: هو أبو حاتم الرازي، وابن حبان.

---

(١) ١٩٧ (١٩٧).
(٢) ١: ٢٨٤ (١٩٠).
(٣) كما نقله الدكتور بشار عواد في تعليقه على "تهذيب الكمال" ٨: ٨٢.
(٤) ١: ٢٧٩.
(٥) في "الكامل" ٣: ٣٣٠.
(٦) تنظر ترجمته ومصادرها في "تاريخ الإسلام" ٤: ٦٢١ (٩٥) مع التعليق عليه.
(٧) في "البحر الزخار" ٢: ٩٢ (٤٤٧).
(٨) وقال عنه ٩: ٤٩ (٣٥٧٣): "لين الحديث".

فأبو حاتم الرازي نقل عنه ابنه في "الجرح والتعديل"[١] قوله في روح: "لين الحديث".

وابن حبان ذكر رَوْحًا في "الثقات"[٢]، وقال: "كان يخطئ"، وذكره في "المجروحين"[٣] وقال: "كان يخطئ ويهم كثيرًا، حتى ظهر في حديثه المقلوبات من حديث الثقات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد، تركه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، رحمهما الله".

وهذا ليس من التناقض من ابن حبان، ذلك أنه قال في أوائل كتابه "المجروحين"[٤] : "ذِكر أجناس من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها"، ثم ذكر الجنس الأول منهم، وهم الذين يخطئون في الكتابة، ويحصل لهم التصحيف في الأسماء أو بعض الكلمات، أو رفع مرسل، أو إيقاف مسند، ونحو ذلك، قال: "فلما رأى أئمتُنا: القطانُ، وابنُ مهدي، وابن حنبل، وابن معين، ما تفردوا به من الأشياء التي ذكرتها، أطلقوا عليهم الجرح وضعّفوهم في الأخبار.

وهذا الجنس ليسوا عندي بالضعفاء على الإطلاق حتى لا يحتجَّ بشيء من أخبارهم، بل الذي عندي أنه لا يحتج بأخبارهم إذا انفردوا، فأما ما وافقوا الثقات في الروايات، فلا يجب إسقاط أخبارهم، فكلّ من يجيء من هذا الجنس في هذا الكتاب، فإني أقول بعقب ذكره: لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد".

وهذا كلام مهم جدًا، للجمع بين كلام ابن حبان وأحكامه في كتابيه: "الثقات"، و"المجروحين"، وعلى هذا: فينبغي أن نفسِّر قوله: "تركه أحمد وابن معين"، أي: تركا الاحتجاج بخبره، لا أنهما يردّانه ردًا مطلقًا، وهذا يذكرنا بما تقدم[٥] في ترجمة إبراهيم الخوزي، أن الذهبي يفسِّر عدم تحديث يحيى القطان وابن مهدي عن رجل ما، أنهما لا يحتجان به يتركانه مطلقًا.

وقريب من هذا: قول ابن عدي[٦] : "ما أرى برواياته بأسًا، والذي أنكر عليه مما يخالف في أسانيده، فلعله سبق لسانه، أو أخطأ فيه، فأما ضعفٌ بيِّنٌ في حديثه ورواياته، فلا يتبيَّن، على أن النضر بن شيمل، على جلالته، وأبا داود

(١) ٣: ٤٩٧ (٢٢٥٣).
(٢) ٦: ٣٠٥.
(٣) ١: ٣٠٠.
(٤) ١: ٩٠.
(٥) ص١٢.؟؟
(٦) في "الكامل" ٤: ١٢.

الطيالسي وغيرهما، قد حدثوا عنه"، وهذا الكلام من ابن عدي يذكرنا بما تقدم[١] في الترجمة الأولى عن الإمام البزار نفسه.

أما النقاد الآخرون: فقد روى الدوري عن ابن معين[٢] قوله فيه: "ضعيف، يروي عنه أبو داود الطيالسي، وغيره".

وفي "العلل"[٣] لعبد الله بن أحمد: "سألت يحيى بن معين عن روح بن عطاء بن أبي ميمونة؟ فقال: حدث عنه أبو داود [الطيالسي]، وهو ضعيف الحديث، وسألت أبي؟ فقال: منكر"، وهكذا جاء لفظ ابن معين عند ابن أبي حاتم[٤]: "ضعيف الحديث"، أما لفظ أحمد عنده فهو: "منكر الحديث".

والخلاصة: أنه على ضوء كلام ابن حبان وابن عدي، يحمل قول أحمد المتقدم "منكر": على معنى التفرد، ولا تباعد بين قول البزار والآخرين في أمر هذا الراوي.

فالذي أراه: أنه لا يُحتج بروايته إذا انفرد، والله أعلم.

١٠) السريّ بن إسماعيل(٥)

هو أبو عبد الرحمن السري بن إسماعيل الهَمْداني، ابن عم الشعبي[٦] (ق)[٧].

روى البزار[٨] من طريق السري بن إسماعيل، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر رضي الله عنه مرفوعًا: "كفرٌ بالله تَبَرُّؤٌ مِن نسَبٍ وإنْ دَقَّ"، وقال

---

(١) ص١٠.؟؟
(٢) ٢: ١٦٩ (٣٩٤٧).
(٣) ٢: ١٢ (٣٩٢٦).
(٤) في "الجرح والتعديل" ٣: ٤٩٧ (٢٢٥٣).
(٥) تنظر ترجمته ومصادرها في "تهذيب الكمال" ١٠: ٢٢٧ (٢١٩٣) مع التعليق عليه.
(٦) اتفقت المصادر على أن السريّ هَمْداني، ويؤكده قولهم: هو ابن عم الشعبي، والشعبيُّ هَمْداني، وجاء عند ابن أبي حاتم ٤: ٢٨٢ (١٢١٦): "النهْدي"، ولم أر تلاقيًا بين نسب القبيلتين عند السمعاني، فالظاهر أنه خطأ مطبعي، والله أعلم.
(٧) "تهذيب الكمال" ١٠: ٢٢٧.
(٨) في "البحر الزخار" ١: ١٣٩ (٧٠).
وقد رواه ابن وهب في "الجامع" (٢٠)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (١٦٣١٥)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٦١٠٩)، والدارمي (٢٩٠٣، ٢٩٠٥)، والطبراني في "الأوسط" (٢٨١٨، ٨٥٧٥)، وفي "الدعاء" (٢١٤٣)، كلهم من طرق عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

آخره: "السري بن إسماعيل ليس بالقوي، وقد حدث عنه الزهري وجماعة كثيرة، واحتملوا حديثه"[١].

قلت: ترجم المزي للسريّ في "تهذيب الكمال"[٢]، على أنه من رجال ابن ماجه، فذكر له ثلاثة شيوخ، لكن ذكر له ثمانية وعشرين راويًا عنه، وفيهم عدد من الثقات، وجَزْم البزار برواية الزهري عن السريّ، أما المزي فقال: "روى عنه: ...، ومحمد بن مسلم ـ قيل: هو أبو الزبير، وقيل: الزهري".

أما قول الأئمة الآخرين: فقد ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير"[٣]، واقتصر فيها على كلمة يحيى القطان: "استبان لي كذبه في مجلس".

وتفسير هذه الكلمة جاء عند ابن أبي حاتم[٤]، فقد روى عن صالح ابن الإمام أحمد، عن ابن المديني، عن يحيى القطان أنه قال: كلَّمت السري بن إسماعيل مرة، فسمعته يقول: حدثنا عامر [هو الشعبي]، قال: سمعت النعمان بن بشير يقول: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "الخمر من خمسة"، فتركته".

قال ابن أبي حاتم: "يعني: ترك السريَّ، فلم يحمل عنه، لإنكاره ما حدّث به عن الشعبي، لأن الثقات يروون عن أبي حيان التيمي، عن الشعبي، عن ابن عمر، عن عمر قوله: "إن الخمر نزل تحريمها يوم نزل، وهي من خمسة".

قلت: والموقف محتمِل لأن يكون غلطًا، لكن لا بدّ من قرينة عند الإمام يحيى القطان جعلته يحمل هذا على الكذب، ثم موافقة الأئمة على هذا الحمل، كالبخاري وغيره، الذين نقلوا هذا القول عنه: العقيلي[٥]، وابن حبان[٦]، وابن عدي[٧].

ونُسب ترك حديث السري إلى إمامين آخرين، كما عند ابن أبي حاتم، المصدر المذكور، هما: ابن المبارك، وأحمد بن حنبل، في رواية أبي طالب عنه،

---

(١) ومثله في ٥: ٣٢٦ (١٩٤٩).
وقال عنه في ١: ٢٠٤: "ليس بالقوي، وقد حدث عنه أهل العلم، واحتملوا حديثه"، واكتفى في ٥: ٣٢٥ (١٩٤٧) بقوله: "ليس بالقوي".
(٢) ١٠: ٢٢٧ ـ ٢٢٨.
(٣) ٤: ١٧٦ (٢٣٩٩).
(٤) في "الجرح والتعديل" ٤: ٢٨٢ (١٢١٦).
(٥) في "الضعفاء الكبير" ٢: ٥٥٠ (٦٩٧).
(٦) في "المجروحين" ١: ٣٥٥.
(٧) في "الكامل" ٤: ٤٢٤.

وفي "مقدمة صحيح مسلم"[١] نهيُ ابن المبارك عن كتابة ما يرويه جرير بن عبد الحميد عن السري بن إسماعيل.

ووصَفه بأنه "متروك": أبو داود في رواية الآجري[٢]، وقال أيضًا[٣]: "ليس بشيء"، ونقل المزي[٤] عن الآجري، عن أبي داود أنه قال: "ضعيف، متروك الحديث، يجيء عن الشعبي بأوابد"، والقصة التي قدمتها عن ابن أبي حاتم، تفسِّر هذا الترك، وتحصُره فيما كان عن الشعبي، فأبو داود لم يضعفه في غير الشعبي، والله أعلم.

وقال النسائي في "ضعفائه"[٥]: متروك الحديث.

وأما قول ابن حبان: "كان ابن معين شديد الحمل عليه"، فتوضيحه: أن الدوري نقل عن يحيى قوله: "ليس بشيء"[٦].

ومثله عند ابن عدي[٧] من رواية الدَّوْرقي، وزاد من رواية عبد الله بن شعيب، عن ابن معين قوله: "يضعَّف".

وحكى ابن أبي حاتم ـ الموضع السابق ـ عن أبيه قوله فيه: "ذاهب، دون زكريا بن أبي زائدة، ودون مجالد".

وأما الإمام أحمد: فتقدم قوله "ترك الناس حديثه"، وكأنه يعني بـ (الناس): يحيى القطان، وابن المبارك، لجلالتهما، وجاء في "العلل"[٨] لابنه عبد الله: "ترك ابنُ المبارك: الحسنَ بن دينار، ...، والسريَّ بن إسماعيل، يعني: تركَ الحديث عنهم"، أي: ما كان ابن المبارك يروي عنهم، وهذا أخفّ جرحًا من قولنا: فلان متروك، مثلاً.

لكن يقابل قولَ أحمد هذا: "ترك الناس حديثه"، قوله الآخر فيه، من رواية ابنه صالح، رواه عنه ابن أبي حاتم[٩]: "السري بن إسماعيل ليس بالقوي، وهو

---

(١) ١: ٢٧.
(٢) ١: ٣١٩ (٥٣٤).
(٣) ١: ٢١٣ (٢١٣).
(٤) في "تهذيب الكمال" ١٠: ٢٣٠.
(٥) ٥١ (٢٦٢).
(٦) ٢: ١٩٠ (٢٢٠٧، ٢٥٥٤).
(٧) في "الكامل" ٤: ٤٢٥.
(٨) ٣: ٤٨٤ (٦٠٧٤).
(٩) في "الجرح والتعديل" ٤: ٢٨٢ (١٢١٦).

أحبّ إلي من عيسى الحناط"، وعيسى الحناط عند أحمد ـ "ليس يسوى حديثه شيئًا"، كما في "العلل"[1] لابنه عبد الله، وفي رواية ابنه الآخر صالح ـ كما جاء عند ابن أبي حاتم[2] ـ: "ليس بشيء، ضعيف"، فالسريّ بن إسماعيل أحسن حالاً عند الإمام أحمد من عيسى الحناط.

وهذه المقارنة تفسِّر لنا قول الإمام أحمد عن السريّ: "ليس بالقوي، هو أحبّ إليّ من عيسى الحناط"، وأنها بهذا السياق ليست من ألفاظ الجرح اليسير، كما قدمتُه أول هذه المقالة، والله أعلم، ولا يصح لنا أن نقول: اتفق أحمد مع البزار في هذا الحكم.

وخلاصة القول فيه ـ والله أعلم ـ: أن السريّ بن إسماعيل: هو كما قال ابن عدي: "أحاديثه لا يتابع عليها، وخاصة ما كان عن الشعبي، وهو إلى الضعف أقرب". أقول: وهذا الحديث يرويه عن قيس بن أبي حازم، لا الشعبي.

١١) عاصم بن عبد العزيز بن عاصم(٣)

هو أبو عبد الرحمن[4] عاصم بن عبد العزيز بن عاصم الأشجعي المدني (ت ق)[5]

روى البزار في "مسنده"[6] حديث عثمان رضي الله عنه مرفوعًا: "لا تبيعوا الدينار بالدينارين"، وذكر أنه يُروى من طريق آخر عن عاصم بن عبد العزيز بن عاصم، وقال: "وعاصم: فليس بالقوي".

وأقوال النقاد الآخرين فيه نحو هذا، وقريبة منه، أو أحسن حالاً منه.

وأشدُّ أقوالهم قول الإمام البخاري في "تاريخه الكبير"[7]: "فيه نظر"، والمشهور أنها من الجرح الشديد عنده رحمه الله.

---

(١) ٣: ١٦٠ (٤٧١٧).
(٢) في "الجرح والتعديل" ٦: ٢٨٩ (١٦٠٥).
(٣) تنظر ترجمته ومصادرها في "تهذيب الكمال" ١٣: ٤٩٩ (٣٠١٣) مع التعليق عليه.
(٤) قال المزي في "تهذيب الكمال" ١٣: ٤٩٩: "ويقال: أبو عبد‘العزيز"، وبه كناه البخاري ٦: ٤٩٣ (٣٠٨٩)، وابن حبان في "المجروحين" ٢: ١٠٢٩.
(٥) "تهذيب الكمال" ١٣: ٤٩٩.
(٦) "البحر الزخار" ٢: ٣٧ (٣٨٢).
وقد رواه مسلم ٣: ١٢٠٩ (٧٨).
(٧) ٦: ٤٩٣ (٣٠٨٩).

وروى قولَ البخاري: العقيليُّ[١]، ولم يذكر سواه، ولم يعلّق عليه بشيء.

أما ابن أبي حاتم[٢]، فلم يذكر شيئًا إلا قولَ معن بن عيسى الأشجعي القزاز، أثبتِ أصحاب الإمام مالك، قال في عاصم لمن سأله عنه: "اكتب عنه، وأثنى عليه خيرًا"، وكلاهما أشجعي مدني، ونقل المزي هذا القول في "تهذيب الكمال"[٣] بلفظ أنه قال للسائل: "ثقة، اكتب عنه، وأثنى عليه خيرًا"، ومثله في "تهذيب التهذيب"[٤]، ولفظ الذهبي في "تذهيب التهذيب"[٥]، و"الميزان"[٦]، يؤيد ثبوتها في نسخته من كتاب شيخه المزي، فإنه قال: "وثقه معن القزاز".

وربما كان من مؤيدات زيادة كلمة "ثقة": أن ابن عدي لم يترجم لعاصم هذا في كتابه.

أما أبو زرعة: فذكره في "الضعفاء"[٧]، وقال: "ليس بالقوي".

ومثله قال الدارقطني في "السنن"[٨].

أما ابن حبان: فذكره في "الثقات"[٩]، ولم يقل فيه شيئًا.

وذكره في "المجروحين"[١٠]، وقال: "كان ممن يخطئ كثيرًا، فبطل الاحتجاج به إذا انفرد"، وتقدم[١١] في ترجمةِ روح بن عطاء بن أبي ميمونة أن هذا لا يعتبر من التناقض، فإنه اصطلاحه في "المجروحين" أنه يقول في الثقة الذي يَهم: "لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد"، فيكون ذكره في "الثقات" على الأصل، وذكره في "المجروحين" للوهم الذي لا يخرجه عن أصل عدالته.

أما ابن عدي: فلم يذكر عاصمًا هذا في كتابه "الكامل"، مع حرصه على نقل أقوال البخاري في الرجال، وهنا ترد احتمالات:

أولها: أن ابن عدي يَعتمد - كغيره: العقيليِّ، والدولابيِّ - على نقل أقوال

---

(١) في "الضعفاء الكبير" ٣: ١٠٤٦ (١٣٦٨).
(٢) في "الجرح والتعديل" ٦: ٣٤٨ (١٩١٩).
(٣) ١٣: ٥٠٠.
(٤) ٥: ٤٦.
(٥) ٥: ١١ (٣٠٥٥).
(٦) ٢: ٣٢١ (٣٨٥٤).
(٧) ٢: ٣٨٩.
(٨) ٢: ١٢٢ (١٢٥٢).
(٩) ٨: ٥٠٥.
(١٠) ٢: ١٢٩.
(١١) الترجمة (٩).

البخاري من "الضعفاء الكبير" له، فمن المحتمل أنه لم يذكره هناك.

ثانيها: أنه وقف على توثيق معن القزاز لعاصم، فحمله على ترك تضعيف البخاري له.

ثالثها: أنه لا يرى هذا القول من البخاري مطردًا في التضعيف، فيلحق مع الأمثلة التي ذكرت في التعليق على "قواعد علوم الحديث" من كلام العلامة حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله.

وهذا الاحتمال والذي قبله ضعيفان جدًا، والله أعلم.

وخلاصة ذلك: أن الرجل له أوهام، كما يستفاد من كلام البزار، وأبي زرعة، وابن حبان، والدارقطني، أما هو بذاته، فعدالته مسلَّمة، ولذلك قال في "التقريب"[1]: "صدوق يهم".

١٣) عبد الواحد بن زيد البصري(٢)

هو أبو عبيدة عبد الواحد بن زيد البصري العابد

روى البزار[3] من طريق أبي داود الطيالسي، عن عبد الواحد بن زيد، عن عبد الله بن راشد مولى عثمان بن عفان، [قال: حدثني مولاي عثمان بن عفان رضي الله عنه]: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن لله مئة وسبع عشرة شريعة، من وافاه منها بخُلق، دخل الجنة" وقال بعده: "عبد الواحد بن زيد ليس بالقوي".

والحديث في "مسند الطيالسي"[4]، وما وضعته بين معقوفين زيادة منه، ليست في كتاب البزار: "البحر الزخار"، ولا في زوائده "كشف الأستار"[5].

أما حال عبد الواحد بن زيد عند النقاد: فقد تقدم له ذكرٌ عند الإمام البزار نفسه، وقال فيه أيضاً[6]: "عبد الواحد بن زيد لم يكن بقوي في الحديث، وكان رجلاً متعبداً من أهل البصرة، لم يكن عند أهل العلم بالحافظ"[7].

---

(١) ٣٢١ (٣٠٦٤).
(٢) تنظر ترجمته ومصادرها في "سير أعلام النبلاء" ٧: ١٧٨ (٥٩) مع التعليق عليه.
(٣) في "البحر الزخار" ٢: ٩١ (٤٤٦).
ولم أجده بهذا اللفظ عند غيره.
(٤) ١: ٨٢ (٨٤).
(٥) ١: ٢٨ (٣٦).
(٦) "البحر الزخار" ٢: ٩١ (٤٤٦).
(٧) وقال عنه أيضاً في ١: ١٠٦ (٤٤): " عبد الواحد رجل من أهل البصرة، كان متعبدًا، وأحسب كان يذهب إلى القدر مع شدة عبادته".

أما الأئمة الآخرون: فلعل أخفّ ما قيل فيه، كلمة أبي حاتم، وهي في "الجرح والتعديل"[١]، قال: "ليس بالقوي في الحديث، ضعيف بمرة"، أي: ضعيف قولاً واحدًا، لكن استعمالهم لهذه العبارة لا يسمح باعتماد قوله: "ليس بالقوي"، تليينًا كتليين البزار له.

وجاء في "المعرفة والتاريخ"[٢] ليعقوب بن سفيان: "أمسك عبد الرحمن بن مهدي عن حديثه".

واتفق قول ابن معين فيه في رواية الدروي[٣]، وعثمان الدارمي[٤] على أنه: "ليس بشيء".

ونقل ابن أبي حاتم[٥] عن ابن أبي خيثمة، عن ابن معين أنه: "ليس حديثه بشيء، ضعيف الحديث".

ونقل عن عمرو الفلاس ـ أيضًا ـ قوله: "متروك الحديث".

ومثله تمامًا قول النسائي في "الضعفاء"[٦]: "متروك الحديث".

أما البخاري: فقال في "تاريخه الكبير"[٧]: "تركوه"، وقال في "الأوسط"[٨]: "منكر الحديث".

أما الجوزجاني: فقال في "أحوال الرجال"[٩]: "كان سيِّئ المذهب، ليس من معادن الصدق"، أما سيّء المذهب: فيريد به ما أشار إليه البزار ـ وتقدم نقله ـ: "أحسب كان يذهب إلى القدر"، وأما قوله: "ليس من معادن الصدق"، فلا، ذلك أن الرجل وقعت المناكير في رواياته بسبب غفلته عن الرواية والإتقان، وانشغاله في العبادة، كما قال ابن حبان في "المجروحين"[١٠]، لا أنه متهم في صدقه!.

---

(١) ٦: ٢٠ (١٠٧).
(٢) ٢: ١٢٢، وكرره في ٣:٦١.
(٣) ٢: ٣٧٧ (٣٢٨٩).
(٤) ٧٠ (٥٠٦).
(٥) في "الجرح والتعديل" ٦: ٢٠ (١٠٧).
(٦) ص ١٦٢ (٣٩١).
(٧) ٦: ٦٢ (١٧١٣).
(٨) ٢: ١٤٣ (٢٠٩٤).
(٩) ص ١٩٧ (١٨٩).
(١٠) ٢: ١٥٤ ـ ١٥٥.

وختم ابن عدي ترجمته في "الكامل"[1]، بعد أن ذكر له حديثين فقط، قال: "له غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وكان صاحب مواعظ بالبصرة".

فالظاهر ـ والله أعلم ـ: أن الرجل ضعيف الحديث، متمكن في الضعف من قِبَل حفظه، والله أعلم.

١٣) محمد بن أبي حميد[2]

هو أبو إبراهيم محمد بن أبي حميد، ويقال: حماد بن أبي حميد، واسم أبي حميد: إبراهيم، الزُّرقي الأنصاري (ت ق) [3].

روى البزار[4] حديثا من طريق يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن أسلم، وأعلّه من هذا الطريق، وقال: "يُعرف هذا الحديث من حديث محمد بن أبي حميد، ومحمد رجل من أهل المدينة ليس بقوي، حدث عنه جماعة ثقات، واحتملوا حديثه"[5].

ثم روى[6] من طريق محمد هذا حديث سعد بن أبي وقاص: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ثلاثٌ من السعادة: المرأة الصالحة، والمنزل الواسع، والمركب الهَنِيِّ"، وعلّق عليه بذكر محمد بن أبي حميد بنحو ما تقدم.

قلت: ترجم المزي[7] لمحمد هذا، وذكر عنه ثمانية وعشرين راويًا، فيهم أئمة، مثل: ابن علية، والقعنبي، والطيالسي، وابن وهب، ونحوهم.

ويتفق مع البزار: الإمام أحمد في هذا القول، كما نقله عنه ابنه عبد الله في "العلل"[8].

---

(١) ٦: ٣٠١.
(٢) تنظر ترجمته ومصادرها في "تهذيب الكمال" ٢٥: ١١٢ (٥١٦٩) مع التعليق عليه.
(٣) "تهذيب الكمال" ٢٥: ١١٢.
(٤) في "البحر الزخار" ١: ٤١٤ (٢٨٩).
(٥) وقال مثله في ٤: ١١، ٥: ١٦٦ (١٧٦٠).
وقال عنه في ١٢: ٣٥٤ (٦٢٥٣): "محمد بن أبي حميد قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها، وقد احتمل الناس حديثه"، وقال في ١٥: ٢٨٢ (٨٧٧٦): "محمد بن أبي حميد روى عنه جماعة من أهل العلم، ولم يكن بالحافظ، وهو مدني مشهور".
(٦) في "البحر الزخار" ٤: ٢٠ (١١٨٠) مقتصرا على أسباب السعادة.
ورواه غير البزار بذكر أسباب الشقاوة أيضاً، ومنهم من عدد ثلاثة أسباب: أحمد ٣: ٥٥ (١٤٤٥)، والحاكم في "المستدرك" (٢٦٨٤)، ومنهم من عدد أربعة أسباب: ابن حبان في "صحيحه" (٤٠٣٢)، والمقدسي في "المختارة" ٣: ٢٤١.
(٧) في "تهذيب الكمال" ٥: ١١٢.
(٨) ٢: ٤٨١ (٣١٥٩).

وروى الترمذي لمحمد هذا أربعة أحاديث، وضعّفه فيها، وجاء قوله في موضعين مطابقًا لقول البزار، أولها (٤٨٩)، وقال فيه: "يضعّف، ضعّفه بعض أهل العلم من قِبَل حفظه، ويقال له: حماد بن أبي حميد، وهو منكر الحديث". والثاني والثالث (٢١٥١، ٢٥٨٥)، وقال فيه كقول الإمامين أحمد، والبزار: "ليس بالقوي عند أهل الحديث"، والرابع منها (٣٥٦١)، وقال فيه: "ضعيف الحديث".

أما البخاري: فاتفقت كلمته في هذا الرجل ثلاث مرات، أنه: "منكر الحديث"، قال ذلك في "تاريخه الكبير"[١]، وسماه: محمدًا، ثم ذكره مرة أخرى[٢] وسماه: حمّادًا، وكذلك قال في "تاريخه الأوسط"[٣].

ونقل الترمذي في "العلل الكبير"[٤]: أنه سأل البخاري عن محمد هذا، فقال له: "ضعيف ذاهب الحديث، لا أروي عنه شيئًا".

وكذلك اتفقت كلمة ابن معين فيه في عدة روايات عنه، وهي قوله: "ليس بشيء".

جاءت كذلك في رواية الدوريِّ[٥]ـ ولفظه برقم (٨٠٠): "ليس حديثه بشيء" ـ، وابن الجنيد[٦]، وجعفر بن أبان، نقلها ابن حبان في "المجروحين"[٧]، وابن أبي مريم، نقلها ابن عدي[٨]، وزاد: "ولا يكتب حديثه"، وابن محرز[٩]، وزاد: "ضعيف الحديث".

وللإمام أحمد في هذا الرجل كلمتان حكاهما عنه ابنه عبد الله، أولهما في "العلل"[١٠] له: "ليس هو بقوي في الحديث"، فهي كقول الإمام البزار، والثانية نقلها عنه ابن أبي حاتم[١١]، قال: "أحاديثه أحاديث مناكير"، وفي رواية أخرى

(١) ١: ٧٠ (١٦٨).
(٢) ٣: ٢٨ (١١٦).
(٣) ٤: ٦٦٢ (١٠٢١).
(٤) ٢: ٦٦٢ (٢٧٣).
(٥) ٢: ٥١٢ (٢٤٠).
(٦) ص ١٠٥، ٤٧٧ (٨٣٦).
(٧) ٢: ٢٧١.
(٨) في "الكامل" ٣: ١٣.
(٩) ١: ٥٥ (٤٥)، ٦٨ (١٣٦).
(١٠) ٢: ٤٨١ (٣١٥٩).
(١١) في "الجرح والتعديل" ٧: ٢٣٣ (١٢٧٦).

عن الإمام أحمد، نقلها العقيلي[١]، أنه ذكر له حديث لمحمد بن أبي حميد، فقال: "لو كان غير ابن أبي حميد، كان حسنًا"، وغاية ما في هذا القول، أنه لم يكن يرضاه.

ونقل ابن أبي حاتم أيضًا عن أبي زرعة قوله: "ضعيف الحديث".

ونقل عن أبيه قوله: "هو منكر الحديث، ضعيف الحديث، مثل ابن أبي سَبْرة، ويزيد بن عياض، يروي عن الثقات بالمناكير".

وقال الجوزجاني في "أحوال الرجال"[٢]: "واهي الحديث، ضعيف".

وقال النسائي في "الضعفاء"[٣]: "ليس بثقة"، وسماه: حمادًا.

وختم ابن حبان[٤] ترجمته بقوله: "كان شيخًا مغفلاً، يقلب الإسناد ولا يفهم، ويلزق المتن ولا يعلم، فلما كثر ذلك في أخباره، بطل الاحتجاج بروايته".

وختم ابن عدي ترجمته في الموضع الأول[٥] ـ مع من اسمه: حماد ـ بقوله: "ضعفه بيِّن على ما يرويه"، أما في الموضع الثاني[٦]، فقال: "حديثه مقارب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه".

وخلاصة ما تقدم: أن البزار ومعه أحمد، والترمذي، وأبو زرعة، وابن عدي، حتى ابن حبان، فإنه نفى الاحتجاج بروايته، لا مطلق الرواية عنه، هؤلاء يرون ضعف الرجل محمد بن أبي حميد الأنصاري، وعليه استقر رأي المتأخرين: الذهبي في "الكاشف"[٧]، وابن حجر في "التقريب"[٨].

أما الأئمة: ابن معين، والبخاري، وأبو حاتم، والنسائي، فكلامهم فيه شديد، ولما ضعفه أبو حاتم لم يطلق ضعفه، بل مثله بابن أبي سَبْرة، ويزيد بن عياض بن جُعْدُبة، وضَعْفهما شديد، وهما متهمان عند عدد من الأئمة، وهو الذي يميل القلب إليه. والله أعلم.

---

(١) في "الضعفاء الكبير" ٤: ١٢٢٢ (١٦١٩).
(٢) ص ١٣٠ (٢١٦).
(٣) ص ٨٣ (١٣٩).
(٤) في "المجروحين" ٢: ٢٧١.
(٥) في "الكامل" ٣: ١٥.
(٦) ٧: ١٩٠.
(٧) ٤: ١٠١ (٤٨١٢).
(٨) ٥٠٥ (٥٨٣٦).

الخاتمة

من خلال الدراسة التطبيقية المتقدمة ألخص ما توصلت إليه في نقاط:

١ ـ لم تختلف أقواله بالرجل اختلافاً متبايناً، بل تدور بين: ليس بالقوي، ليس بالحافظ، لين الحديث، تُكلّم فيه، ضعيف الحديث.

٢ ـ أما توافقه مع الأئمة الآخرين: فنعم في كثير من الأحيان، واختلف معهم في بعضها، كما نجد ذلك في ترجمة الرجل الثاني: ابن أبي فروة، والرجل الثامن: خالد بن إلياس، والرجل العاشر: السري بن إسماعيل، والرجل الثاني عشر: عبد الواحد بن زيد.

وهذه نسبة ليست بالقليلة: الاختلاف مع الأئمة الآخرين في أربعة رواة من مجموع ثلاثة عشر راوياً، فهي قريبة من الثلث.

لكن هذا ليس بالغريب على واقع علماء الجرح والتعديل، فإننا لو رجعنا إلى تراجم هؤلاء الأربعة لما رأينا الإمام البزار بنفرد بهذا التليين للراوي إلا ومعه إمام آخر. والله أعلم.

٣ ـ أن الإمام البزار رحمه الله تعالى من أئمة الجرح والتعديل المتوسطين في أحكامهم، فلا هو من المتشددين ولا من المتسامحين.

٤ ـ امتازت ألفاظه بكونها خفيفة في الجرح.

٥ ـ ثبوت أحكامه على الرواة جرحاً وتعديلاً عندما يكرر ذكرهم والحكم عليهم في "مسنده"، وذلك من خلال تتبعي لأحكامه في هذا البحث.

٦ ـ عندما يحكم على الراوي بأنه: ليس بالقوي، ويرى أن أحاديثه في حيز القبول فإنه يعلل ذلك بذكر قرينة، كأن يقول: "وقد حدّث عنه الأعمش، والثوري، وغيرهما"، وأحياناً ينص على أنهم احتملوا حديثه.

المصادر

١. الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي، تحقيق عبد‌الملك بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الأولى، ١٤١١هـ.

٢. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لابن بَلْبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣. أحوال الرجال، للجوزجاني، تصحيح صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، نشر مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٥. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمُغْلطاي، طبعة عادل محمد وأسامة إبراهيم، مكتبة الفاروق الحديثة، القاهرة، الأولى، ١٤٢٢هـ.

٦. البحر الزخار، للبزار، تحقيق محفوظ الرحمن، نشر مؤسسة علوم القرآن، ومكتبة العلوم والحكم، الأولى، ١٤٠٩هـ.

٧. بيان الوهم والإيهام، لابن القطان، تحقيق حسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الأولى، ١٤١٨هـ.

٨. تاريخ الإسلام، للذهبي، أيضاً، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، الأولى، ١٤٢٤هـ.

٩. التاريخ الأوسط، للبخاري، تحقيق محمد إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي، الرياض، الأولى، ١٤١٨هـ.

١٠. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد، دار الغرب، الأولى، ١٤٢٢هـ.

١١. تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين، تحقيق أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي، مكة المكرمة.

١٢. تاريخ يحيى بن معين، رواية الدوري، تحقيق أحمد محمد نور سيف، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الأولى، ١٣٩٩هـ.

١٣. التاريخ الكبير، للبخاري، مصورة المكتبة الإسلامية، تركيا، لطبعة حيدرآباد، ١٣٦١هـ.

١٤. التبصرة والتذكرة، لزين الدين العراقي، تحقيق عبد اللطيف الحميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٥. تذكرة الحفاظ، للذهبي، مصورة دار إحياء التراث العربي لطبعة المعلّمي، بحيدر آباد الدكن.
١٦. تذهيب تهذيب الكمال، للذهبي، تحقيق غنيم عباس غنيم، الناشر الفاروق الحديثة، الأولى، ١٤٢٥هـ.
١٧. تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مع حاشية البصري والميرغني، تحقيق محمد عوامة، دار اليسر، الطبعة الثالثة من الإخراج الجديد، ١٤٣٣هـ.
١٨. تهذيب التهذيب، لابن حجر، المصوَّرة الأولى بدار صادر بيروت، عن طبعة حيدر آباد الدكن بالهند، ١٣٢٥هـ.
١٩. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الخامسة، ١٤١٣هـ.
٢٠. الثقات، لابن حِبّان، طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الأولى، ١٣٩٣هـ.
٢١. الجامع، لابن وهب، تحقيق رفعت فوزي وعلي عبدُالباسط، دار الوفاء، المنصورة، الأولى، ١٤٢٥هـ.
٢٢. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مصورة دار الأمم، بيروت، لطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٧١هـ.
٢٣. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، مصورة دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي، بيروت، الخامسة، ١٤٠٧هـ.
٢٤. الدعاء، للطبراني، تحقيق محمد سعيد البخاري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولى، ١٤٠٧هـ.
٢٥. الرفع والتكميل، لعبد الحي اللكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الثالثة، ١٤٠٧هـ.
٢٦. سنن ابن ماجه، تحقيق بشار عواد معروف، دار الجيل، الأولى، ١٤١٨هـ.
٢٧. سنن أبي داود، تحقيق محمد عوامة، دار اليسر، ودار المنهاج، جدة، الثالثة، ١٤٣١هـ.
٢٨. سنن الترمذي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب، الثانية، ١٩٩٨م.
٢٩. سنن الدارقطني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٢٤هـ.

٣٠. سنن الدارمي، تصحيح فواز زمرلي وخالد العلمي، دار الريان، القاهرة، الأولى، ١٤٠٧هـ.
٣١. سنن النسائي الكبرى، طبعة عبد الغفار البنداري وَسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١١هـ.
٣٢. سنن النسائي الكبرى، تحقيق حسن شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ.
٣٣. سؤالات ابن الجنيد لابن معين، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، بالمدينة المنورة، الأولى، ١٤٠٨هـ.
٣٤. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق عبد العليم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مكة المكرمة، مؤسسة الريان، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ.
٣٥. سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق عبد الرحيم القشقري، كتب خان جميلي، لاهور، باكستان، الأولى، ١٤٠٤هـ.
٣٦. سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، طبعة مؤسسة الرسالة، السابعة ١٤١٠هـ.
٣٧. شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح، دمشق، الأولى، ١٣٩٨هـ.
* ـ صحيح ابن حبان = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.
٣٨. صحيح مسلم، طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
٣٩. الضعفاء، لأبي زرعة الرازي، تحقيق سعدي الهاشمي، مكتبة ابن القيم بالمدينة المنورة، الثانية، ١٤٠٩هـ.
٤٠. الضعفاء الكبير، للعقيلي، طبعة عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٤هـ.
٤١. الضعفاء والمتروكون، للدارقطني، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الأولى، ١٤٠٤هـ.
٤٢. الضعفاء والمتروكين، للنسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، الأولى، ١٣٩٦هـ.
٤٣. الطبقات الكبرى، لابن سعد، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب

العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٠هـ.
٤٤. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، الأولى، ١٤٠٥هـ.
* ـ العلل الصغير للترمذي = سنن الترمذي.
* ـ العلل الكبير للترمذي = شرح علل الترمذي.
٤٥. العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله، تحقيق وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤٠٨هـ.
٤٦. فتح الباري، لابن حجر، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، وتصحيح محب الدين الخطيب، مصورة دار الفكر، بيروت، للطبعة السلفية بمصر.
٤٧. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، للسخاوي، تحقيق عبد الكريم الخضير، ومحمد عبد الله آل فهيد، دار المنهاج، الرياض، الثانية، ١٤٢٨هـ.
٤٨. القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة ودار الريان، بيروت، الثانية، ١٤٠٧هـ.
٤٩. الكاشف، للذهبي، بحاشية سبط ابن العجمي، تحقيق ودراسة محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار اليسر، ودار المنهاج، جدة، الثانية، ١٤٣٠هـ.
٥٠. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، تحقيق أنس الخنّ، الرسالة العالمية، الأولى، ١٤٣٣هـ.
٥١. كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٤هـ.
٥٢. لسان الميزان، لابن حجر، اعتناء عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الأولى، ١٤٢٣هـ.
٥٣. المجروحين، لابن حبان، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الأولى، ١٣٩٦هـ.
٥٤. المحلّى، لابن حزم، مصورة دار الفكر، بيروت، للطبعة المنيرية التي حقق قسماً منها أحمد محمد شاكر، ١٣٤٧هـ.
٥٥. المستدرك، للحاكم، طبعة مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، الثانية، ١٤٢٢هـ.
٥٦. المسند، للهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي، مكتبة

العلوم والحكم، المدينة المنورة، الأولى، ١٤١٠هـ.
٥٧. مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤١٦هـ.
٥٨. مسند الشافعي، مصورة دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٠٠هـ.
٥٩. مسند الطيالسي، تحقيق محمد عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الأولى، ١٤١٩هـ.
٦٠. المصنف، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الأولى، ١٤٢٧هـ.
٦١. المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مصورة المكتب الإسلامي، الثانية ١٤٠٣هـ.
٦٢. المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق طارق عوض الله، وعبدٌالمحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.
٦٣. معرفة الرجال، لابن معين، رواية ابن محرز، تحقيق محمد كامل القصار وزملائه، من مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٥هـ.
٦٤. المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسَوي، تحقيق أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الأولى، ١٤١٠هـ.
* ـ مقدمة صحيح مسلم = صحيح مسلم.
٦٥. الموطأ، للإمام مالك، طبعة محمد فؤاد عبدٌالباقي، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
٦٦. الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، اعتناء عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولى، ١٤٠٥هـ.
٦٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق رضوان العرقسوسي وآخرين، الرسالة العالمية، الأولى، ١٤٣٠هـ.
* ـ هُدى الساري = فتح الباري.

الفهرس

مشكلة البحث: ٩٣
حدود البحث: ٩٣
تقسيم البحث:وينقسم البحث إلى تمهيد ومبحثين، وهي: ٩٥
تمهيد: في ترجمة موجزة للإمام البزار ٩٦
المبحث الأول: مرتبة "ليس بالقوي" بين ألفاظ الجرح..... ٩٩
المبحث الثاني: التراجم والدراسة ١٠١
١) إبراهيم بن يزيد الخُوْزي ١٠١
٢) إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ١٠٦
٣) إسماعيل بن مسلم المكي..... ١١٠
٤) البراء بن يزيد الغنويّ البصري ١١٢
٥) بُهلول بن عبيد..... ١١٤
٦) حسام بن مِصَكّ..... ١١٥
٧) حكيم بن جبير الأسدي ١١٨
٨) خالد بن إلياس..... ١٢٢
٩) رَوح بن عطاء بن أبي ميمونة البصري ١٢٤
١٠) السريّ بن إسماعيل..... ١٢٦
١١) عاصم بن عبد العزيز بن عاصم..... ١٢٩
١٢) عبد الواحد بن زيد البصري ١٣١
١٣) محمد بن أبي حميد..... ١٣٣
الخاتمة..... ١٣٧
المصادر..... ١٣٨
الفهارس ١٤٣